MISK GLOBAL FORUM
منتدى مسك العالمي

مؤشر الشباب العالمي لعام 2018 م

المملكة العربية السعودية

النتائج وتأثيرات السياسة

مقدّمة

تعدّ تنمية الشباب من أهم الأولويات التي تُركّز عليها المملكة العربية السعودية لاسّيما في ظل استعدادها للتحوّل إلى اقتصاد قائم على المعرفة في حقبة ما بعد النفط ضمن رؤية المملكة 2030. يُشكّل مؤشر الشباب العالمي أداة يُوظّفها واضعو السياسة ضمن جهودهم لتقييم مدى جاهزية جيل الشباب لمواكبة متطلبات المستقبل واكتساب الدروس من أفضل الممارسات العالمية ومقارنة فاعليّة تنمية الشباب مقابل مجموعة من الدول المعياريّة.

وتُركّز سياسات الحكومة المتعلّقة بالتنمية المستقبلية في أي دولة تركيزًا كبيرًا على جيل الشباب، لكن مستوى تعبيرهم عن آرائهم ما يزال ضعيفًا؛ إذ يُشير مؤشر الشباب العالمي إلى أن تفاؤل الشباب والتعبير عن مشاعرهم في بعض المجالات لا يحظى على دعمٍ كافٍ في الدول الخمس والعشرين المختلفة المشمولة في المؤشر. بينما من ناحية بيانات الاقتصاد الكلي، تُشكّل حقيقة أن الشباب حول العالم أكثر عرضة للبطالة من عامة السكّان مصدر قلقٍ حقيقي لدى الدول.

تكتسب قضايا الشباب أهمية خاصة بالنسبة للمملكة العربية السعودية ودول أخرى لأن هذه الفئة تُشكّل النسبة الأكبر من سكّانها. كما أن المملكة تشهد زيادة غير اعتيادية في أعداد الشباب حيث أن أكثر من نصف سكّانها دون سنّ الثلاثين، وتعاني كذلك من ارتفاع نسبة بطالة الشباب التي تنطوي على خسارة فرص اقتصادية كبيرة وتُثير عددًا من المخاوف الاجتماعية؛ إذ تزيد نسبة البطالة المرتفعة من مخاطر حدوث اضطرابات وتوترات اجتماعية. وقد أقرّ واضعو السياسة في المملكة العربية السعودية بضرورة تحسين الفرص التعليمية المقدّمة للشباب وضمان حصولهم على فرص عمل أفضل، وقد شدّدت الحكومة على أهمية هذا الجانب في رؤية 2030.

سيؤدي جيل الشباب دورًا مهمًا ومحوريًا في النمو الاقتصادي للمملكة في المستقبل، ويأتي ذلك تماشيًا مع التغييرات المستدامة التي تقوم بها المملكة العربية السعودية لتقليل اعتماد اقتصادها على النفط. وباتت المملكة الآن مستعدة للمضي قدمًا بهذا التحوّل؛ فقد شهد جيل الشباب الحالي تغيّرات اقتصادية واجتماعية ملموسة مقارنة بجيل آبائهم وأجدادهم. فنظرًا لنشأتهم في العصر الرقمي، يعتبر جيل الشباب مؤهّل للمشاركة في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية التي تبذلها المملكة، والتي تجري في سياق عالمي يتسم بالتغيير التكنولوجي السريع. ومع أن هذا التغيير قادمٌ لا محالة، سيسعى المجتمع السعودي إلى توفير مقوّمات الاستمرارية لشبابه من حيث الهوية الوطنية والدينية بما يتماشى مع رؤية 2030 التي تُركّز على إيجاد مجتمع حيوي قيمه راسخة.

المحتويات

مقدمة	1
المحتويات	3
مؤشر الشباب العالمي	5
الدول الأعلى والأدنى أداء في مؤشر الشباب العالمي لعام 2018 م	8
تطلعات الشباب السعودي	9
التعليم والمهارات	11
التوظيف	17
ريادة الأعمال	22
المواطنة العالمية	28
منظومة اقتصاد المعرفة	34
الخلاصة	39
المراجع	41

مؤشر الشباب العالمي

هو عبارة عن دراسة تُعنى بتقييم التحديات الماثلة والفرص المتاحة أمام تنمية الشباب في 25 دولة، وتهدف إلى وضع استراتيجيات لإطلاق إمكانات الشباب واستغلالها.

يُمكن أن يستخدم الشباب والحكومات والقادة الاجتماعيون والقطاع الخاص «مؤشر الشباب العالمي» **كوسيلة** تساعدهم في تنفيذ الخطوات التالية:

- إجراء مقارنة معيارية بين نتائج الدول ضمن مجالات رئيسية مرتبطة بتنمية الشباب
- إيجاد حلول مناسبة وسياسات **ناجحة** للتعامل مع التحديات التي تواجه الشباب
- رفع مستوى الوعي حول المنافع التي تجنيها شرائح المجتمع كافة جرّاء دعم جيل الشباب
- إلهام الشباب للمبادرة في **تخطيط** مستقبلهم الخاص

كيف صُمّم مؤشر الشباب العالمي؟

اعتمدنا على **أحدث** الدراسات والبيانات المرتبطة بموضوع تنمية الشباب

تشاورنا مع مجموعة استشارية **تضمّ خبراء** في مجال تنمية الشباب الذين ساعدونا في تحديد أهم العناصر التي تُسهم في الكشف عن إمكانات الشباب

يشمل المؤشر على 105 مقاييس أساسية مُوضّحة على النحو التالي:

- سبعة مؤشرات للسياسة وُضعت خصيصًا لهذه الدراسة (37 مقياسًا)
- 21 مؤشرًا مستمدًا من استبيان أجري حول مواقف الشباب ونشاطاتهم (39 مقياسًا)
- 29 مؤشرًا من قواعد بيانات دولية رائدة

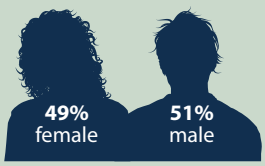

يشمل البحث 25 دولة ويُمثّل 80% من إجمالي الناتج المحلي العالمي و70% من سكّانها الشباب

أجرينا استبيانًا تضمّن 25,000 شابًا وشابة تتراوح أعمارهم من 18 إلى 30 عامًا؛ 49% من الإناث و51% من الذكور

حصلنا على نتيجة بلغت ٢,٦٢٥ نقطة بيانية مرجعية تساعدنا في فهم العوامل التي تُسهم في تنمية الشباب وأفضل الممارسات الواجب اتباعها للتوسّع في الجهود التنموية خلال السنوات القادمة

يُواجه الشباب حول العالم عددًا من التحديات الصعبة	يُقيّم مؤشر الشباب العالمي الدول وفقًا لخمسة محاور تُحدّد موضوع تنمية الشباب		
	ما قمنا بتقييمه	النتائج المستخلصة	ما الخطوات الممكن اتخاذها للتعامل مع هذه التحديات؟
تؤدي التطوّرات التكنولوجية السريعة إلى إحداث تغيير مستمر على طبيعة العمل والتوظيف	**التعليم والمهارات** التعامل مع مسألة «توفير» المهارات والمعارف الضرورية لإتاحة مشاركة الشباب في التحوّل العالمي نحو اقتصاد المعرفة.	لا تركّز معظم أنظمة التعليم على المهارات المطلوبة في القرن الحادي والعشرين بصورة كافية.	دعم الإصلاح التعليمي مع التركيز على العمل الجماعي والقيادة وحل المشاكل والإبداع. وتقدّم السياسات المُطبّقة تحديدًا في اليابان والدنمارك والسويد مجموعة من أفضل الأمثلة على الممارسات المثلى في هذا المجال.
تعتبر البطالة بين الشباب مشكلة واسعة الانتشار وتترك أثرًا بعيد المدى على الأجور والفرص المحتملة	**التوظيف** قياس مستوى توظيف الشباب وإيجاد بيئة تدعم انتقالهم من مرحلة التعليم إلى العمل.	شاب واحد من كل خمسة شباب ليس ضمن مجالات التعليم أو التوظيف أو التدريب، وما تزال إجراءات السياسة التي اتخذت غير كافية لحل هذه المشكلة.	إعداد منصات تضم جهات معنيّة متعدّدة بما يشمل على الحكومة والقطاع الخاص والنظام الأكاديمي، ويعتبر نظام التعليم المهني المزدوج في ألمانيا من أبرز الأمثلة على هذه الخطوة.
يواجه الشباب بعض العقبات التي تعيق انخراطهم في ريادة الأعمال التي تُشكّل عنصرًا مسهلًا لاستغلال الفرص الاقتصادية	**ريادة الأعمال** قياس مواقف الشباب تجاه ريادة الأعمال ومستوى الدعم الذي تقدّمه كل دولة إلى مجال ريادة الأعمال الشبابية.	يهتم الشباب في إنشاء مشاريعهم الخاصة لكن الدعم الحكومي لا يواكب تطلعاتهم.	تمكين آليات داعمة تستهدف روّاد الأعمال من الشباب مثل برامج التدريب والتمويل والشبكات. ويُمكن الاستفادة من الاستراتيجية الشاملة التي طبقتها جنوب أفريقيا بهذا الصدد.
يشهد العالم حاليًا الكثير من التحديات الاقتصادية والسكّانية والاجتماعية والبيئية مثل مشكلة تغيّر المناخ	**المواطنة العالمية** قياس مدى مساهمة الشباب كمواطنين فاعلين في المجتمع من وجهة نظرهم ومدى تبنيهم لمفهوم المواطنة العالمية.	الشباب على دراية بالقضايا العالمية عمومًا لكن قليل منهم يتخذ أي إجراء يسهم في حلها.	رفع مستوى الوعي حول التحديات العالمية في الصفوف الدراسية وتعزيز برامج التبادل الثقافي. وتضرب أستراليا والمملكة المتحدة مثالين على أفضل الممارسات المتّبعة في تطوير مشهد عالمي متعدّد الثقافات بين الشباب.
تعاني الكثير من الدول من ركود الإنتاج وضعف الابتكار أو نقص في البنية التحتية	**منظومة اقتصاد المعرفة** قياس العوامل التي تتيح الفرص في اقتصاد المعرفة مثل الابتكار والنمو الاقتصادي وانتشار البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	يؤدي ضعف الابتكار والنمو الاقتصادي إلى تقليل فرص الشباب في اقتصاد المعرفة.	تقييم الفرص التي يتيحها اقتصاد المعرفة وتحدياته، والاستثمار في الابتكار ضمن المجالات التي تتضمن قدرات كبيرة من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص. تعتبر كوريا الجنوبية والسويد من الدول التي نجحت في هذه الجوانب.

مؤشر الشباب العالمي لعام 2018 م: النتائج الإجمالية

التصنيفات والدرجات الإجمالية للدول (100 = أفضل درجة)

الدرجة الإجمالية			
التصنيف		الدولة	الدرجة
1		السويد	64.2
2		أستراليا	62.9
3		المملكة المتحدة	62.2
4		الصين	60.6
5		كندا	60.1
6		كوريا الجنوبية	59.9
7		الولايات المتحدة الأمريكية	59.8
8		ألمانيا	59.2
9		الدنمارك	58.4
10		فرنسا	55.7
11		اليابان	54.3
12		إيطاليا	52.1
13=		روسيا	49.0
13=		جنوب أفريقيا	49.0
15		تركيا	48.8
16		الهند	48.5
17		المكسيك	47.2
18		الأرجنتين	46.5
19		البرازيل	46.2
20		المملكة العربية السعودية	45.8
21		اندونيسيا	45.7
22		نيجيريا	38.4
23		مصر	38.3
24		الأردن	37.6
25		باكستان	34.8

الدول الأعلى والأدنى أداءً في مؤشر الشباب العالمي لعام 2018 م

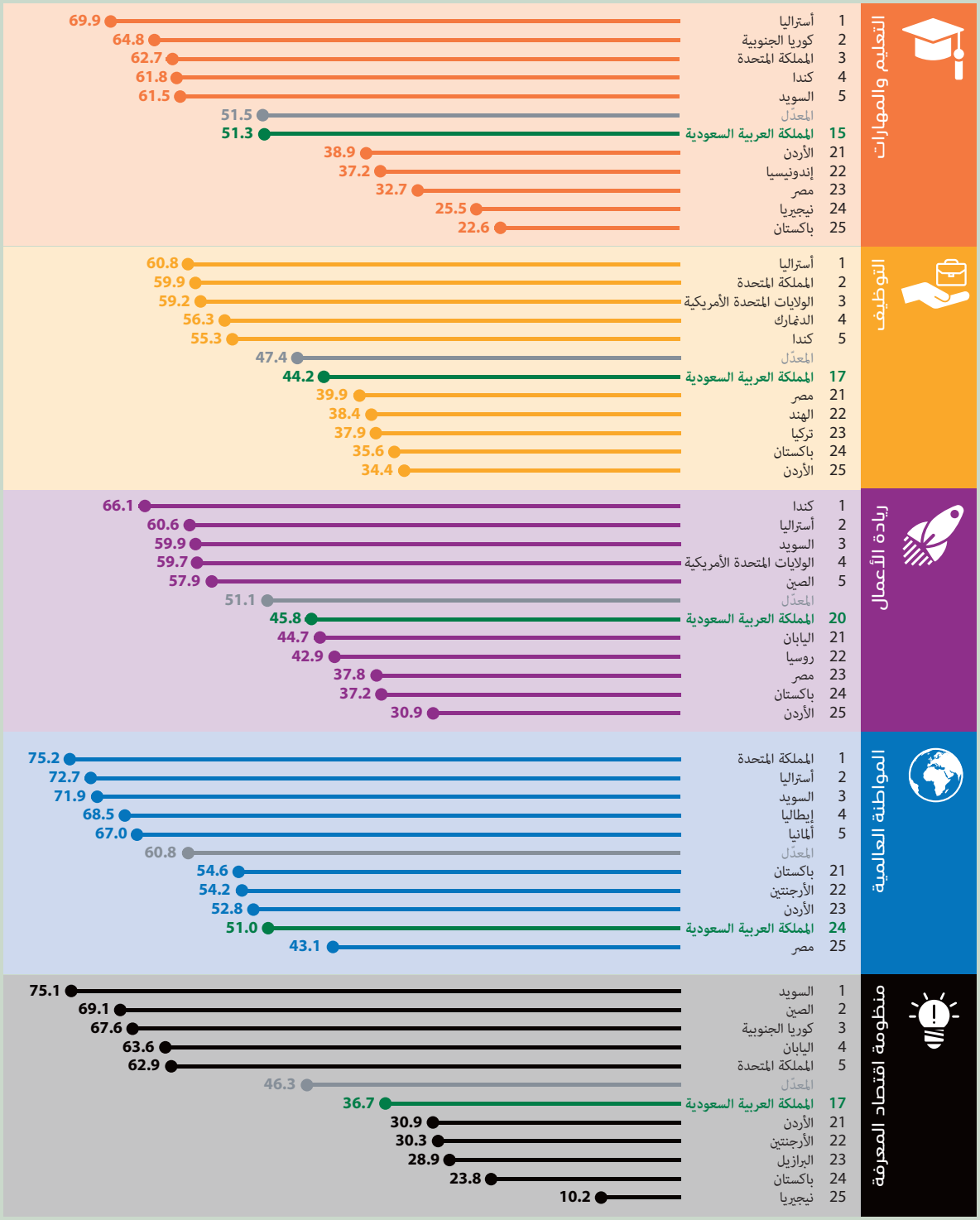

تطلعات الشباب السعودي

نسبة الذين يتفقون مع البيان

69 سيتحسّن الوضع الاقتصادي في المملكة خلال السنوات الخمس القادمة	74 سيتحسّن وضعي الاقتصادي خلال السنوات الخمس القادمة	69 سأكون في وضع أفضل من والديّ
81 أودّ اكتساب مهارات جديدة، إذ أعتبر التعليم عملية مستمرة مدى الحياة	83 التعليم الجيد ضروري للنجاح	77 أُتيحت لي الفرصة أن أستخدم معارفي ومهاراتي في آخر وظيفة عملت بها
71 منحني تعليمي المعرفة والمهارات التي تلزمني لكي أحصل على الوظيفة التي أريدها	72 من المهم التعرّف إلى أشخاص من ثقافات وديانات وأعراق مختلفة	74 أنا مستعد للعمل مع أشخاص من ثقافات وديانات وأعراق مختلفة
67 يُمكن أن يعاون المواطنون العاديون المسؤولين في إتخاذ القرارات	57 أنا مطّلع تمامًا على ما يجري في دولتي	72 يُمكن الإقدام على المخاطر إن كانت للأسباب الصحيحة
66 أودّ أن أُنشئ عملي الخاص يومًا ما	62 أنا مستعد لتجربة شيء جديد (مثل إنشاء مشروع) حتى إن كان من المحتمل أن أفشل فيه	65 حينما أفكر بالمستقبل، أعتقد أن بإمكاني المساهمة في حل المشاكل التي تواجه العالم
71 حينما أفكر بالمستقبل، أعتبر التطوّرات التي يشهدها مجال التكنولوجيا ايجابية على مجتمعي ومحيطي ولا تمثل اي تهديد يذكر		

تُظهر النسب المئوية المتجاوبين الموافقين أو المعارضين بشدة مع عبارة معيّنة

يُشير اللون الأخضر إلى أن نسبة موافقة أعلى من معدّل جميع دول مؤشر الشباب العالمي، ويُشير اللون الأحمر إلى أن نسبة موافقة أدنى من معدّل جميع دول مؤشر الشباب العالمي، فيما يُشير اللون البرتقالي إلى مستوى موافقة مماثل لمعدّل جميع دول مؤشر الشباب العالمي.

المصدر: استبيان مؤشر الشباب العالمي لعام 2018 م تضمن 1,000 شاب وشابة تتراوح أعمارهم ما بين 18 إلى 30 عامًا لكل دولة.

التعليم والمهارات

كان أداء المملكة العربية السعودية أقل من المعدّل في مجال التعليم باحتلالها المرتبة 15، غير أنها تفوقت على الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تمت دراستها. كما حقّقت أداءً مماثلًا ضمن مجالات التركيز الثلاثة في هذه الفئة ألا وهي: التعليم الإلزامي (المرتبة 15) والتعليم العالي (المرتبة 14) والمهارات الرقمية (المرتبة 17).

النقاط الرئيسية المستخلصة:

- أحرزت المملكة العربية السعودية تقدمًا ملحوظًا من حيث إتاحة التعليم لجميع الأعمار والمستويات التعليمية، وقد شهدت المملكة توسعًا سريعًا في معدّل الالتحاق بالتعليم والتحصيل العلمي بالنسبة للإناث تحديدًا. وسعيًا منها لمواجهة التحديات الناجمة عن الانتقال إلى اقتصاد أكثر استنادًا إلى المعرفة، اتخذت المملكة خطوات صحيحة تمثّلت في وضع سياسات طموحة لتضمين المهارات الرقمية في التعلم الإلزامي وزيادة معدّل التحاق طلّاب التعليم العالي في تخصّصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

- من بين المجالات التي تمت دراستها في مجال التعليم، برز تفاوت بين مقاييس الوصول إلى التعليم ونوعيته وأخرى بين تصميم السياسات وتأثيرها. ونظرًا لهذه التفاوتات، حقّقت المملكة العربية السعودية أداءً مماثلًا للدول النامية في مجالات معيّنة (مثل الوصول إلى التعليم وجودة التعليم).

- يكشف الاستبيان الذي أجريناه حول انطباعات الشباب عن اهتمام من تتراوح أعمارهم ما بين 18 إلى 30 عامًا بالتعليم، بينما تنخفض معرفتهم بالمهارات المطلوبة في القرن الحادي والعشرين. وفي ظل التحديات التي يمرّ بها اقتصاد المعرفة، ليس من المهم فقط أن يتعلّم الطلّاب هذه المهارات المستقبلية بل أن يفهموها تمامًا أيضًا.

المؤشرات	الوحدة	المصدر	المملكة العربية السعودية	معدّل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر الشباب العالمي	معدّل الدول مرتفعة الدخل في مؤشر الشباب العالمي
سنوات الدراسة المتوقّعة	عدد السنوات	اليونيسكو	16.1	14.2	16.9
نسبة التحاق الإناث بالتعليم العالي	نسبة مئوية	اليونيسكو	66.7	57.0	85.1
جودة الجامعات	درجة من 0 إلى 100	تصنيف الجامعات العالمي من شركة «كواكواريلي سيموندس»	45.0	18.9	71.2
التسجيل بتخصّصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات	نسبة مئوية	اليونيسكو	23.2	20.3	23.2

التعليم الإلزامي

حقّقت المملكة العربية السعودية أداءً جيدًا في المؤشرات المرتبطة بالوصول إلى التعليم مثل **التسجيل في المرحلة الثانوية العليا وسنوات الدراسة المتوقّعة**، وكان أداء المملكة في هذه المؤشرات مماثلًا للدول الرائدة مرتفعة الدخل مثل فرنسا وكندا.

غير أن أداءها كان أضعف في المؤشرات ذات الصلة بجودة التعليم واكتساب المهارات اللازمة في القرن الحادي والعشرين. وحقّقت المملكة العربية السعودية المرتبة 15 في المؤشر بمجالات **القراءة والرياضيات والعلوم** (وفق معدّل نتائج البرنامج الدولي لتقييم الطلبة «بيسا») ومماثل لأسواق ناشئة مثل الأرجنتين والمكسيك. وتُعزى نقاط الضعف هذه إلى عملية التحوّل الصعبة التي غالبًا ما يمرّ بها الطلّاب في المملكة عند انتقالهم إلى التعليم العالي وحاجتهم إلى البرامج التحضيرية.

من الجدير ذكره أيضًا أن معرفة الشباب عن مدى تضمين مهارات القرن الحادي والعشرين* في المناهج الدراسية تعتبر متدنية جدًا، إذ سألنا الشباب في الاستبيان عن مشاركتهم في نشاطات مثل العمل الجماعي والمناظرات وإدارة المشاريع خلال تعليمهم، فأجاب 38% فقط من الشباب السعوديين الذين شملهم الاستبيان بأنهم عملوا في مشروع جماعي في تعليمهم الثانوي، مقارنةً بنسبة 72% في جنوب أفريقيا و71% في أستراليا و69% في كندا.

*تشمل مهارات القرن الحادي والعشرين على التفكير النقدي وحل المشاكل والإبداع والمعلومات ومهارات التكنولوجيا والاتصال والتعاون إلى جانب ومحو الأمية المدنية والوعي العالمي.

الشباب الذين عملوا في مشروع جماعي في تعليمهم الثانوي

الوحدة: نسبة مئوية

المصدر: استبيان مؤشر الشباب العالمي شمل 1,000 شاب وشابة تتراوح أعمارهم ما بين 18 إلى 30 عامًا لكل دولة

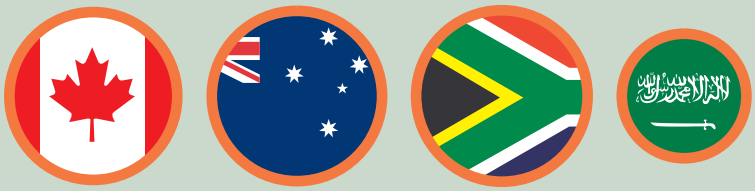

المملكة العربية السعودية	جنوب أفريقيا	أستراليا	كندا
69	**71**	**72**	**38**

التعليم العالي

حقّقت المملكة العربية السعودية أداءً جيدًا في مؤشرات الوصول إلى التعليم العالي ومماثلًا لأدائها في التعليم الإلزامي. وتعتبر **نسبة الالتحاق بالتعليم العالي** فيها (في المرتبة التاسعة) مماثلًا للاقتصادات المتقدّمة مثل ألمانيا وفرنسا. وقد بلّغ الطلاب السعوديون الذين شاركوا في الاستبيان عن عددٍ قليل من المعوقات التي تحول دون وصولهم إلى التعليم العالي. بينما كان أداء المملكة منخفضًا لكن أعلى من المعدّل في **نسبة الالتحاق الإناث بالتعليم العالي والتسجيل في تخصّصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.**

حققت المملكة أداء متدنيًا في مؤشرات جودة التعليم؛ إذ صنّفها المؤشر القائم على ترتيب **أفضل ثلاث جامعات** بالمملكة وفقًا **لتصنيف الجامعات العالمي من شركة «كواكواريلي سيموندس»** في المركز 18 المماثل **لدول** ناشئة مثل الأرجنتين وجنوب أفريقيا وأقل بكثير من دول رائدة على مستوى العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والصين. فبحسب تصنيف الجامعات العالمي من شركة «كواكواريلي سيموندس»، تعتبر جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وجامعة الملك سعود وجامعة الملك عبدالعزيز أفضل الجامعات في المملكة، وصُنّفت جامعة الملك فهد فقط ضمن قائمة أفضل 200 جامعة في العالم. وتهدف المملكة أن تنجح في إدراج خمس جامعات سعودية على الأقل ضمن قائمة أفضل 200 جامعة في التصنيفات الدولية بحلول عام 2030.

المهارات الرقمية

وضعت المملكة العربية السعودية **استراتيجية وطنية طموحة للمعرفة بالمجال الرقمي.** وقد بدأت في هذه المساعي في عام **2007 م** بتنفيذ عمليات إصلاح واسعة في نظامها التعليمي، بما فيها إطلاق برنامجي «تطوير» و«الرائدة» بهدف إنشاء «فصول دراسية ذكية» تدعم استخدام التكنولوجيا. **حيث** أكمل برنامج التحوّل الوطني هذه الخطوة بإحداث نقلة نوعية في التعليم الرقمي ودعمًا للمعلّمين والطلّاب على حدٍّ سواء. وقد دُعمت هذه المبادرات الحكومية بعددٍ من الاستثمارات في تعليم المعلّمين وتطوير المناهج وتوفيرالبنية التحتية اللازمة. تحرز المملكة أيضًا تقدمًا ملموسًا في تسهيل **إشراك الطالبات في مجال تكنولوجيا المعلومات.**

غير أن التحدي الرئيسي يتمثل عادةً في التنفيذ؛ فقد أشار الشباب إلى استخدامهم عدد قليل من **المهارات الرقمية** (في المرتبة 22)، وتفاوتت هذه المهام من عمليات الحاسوب الأساسية إلى كتابة برنامج حاسوبي أو تصميم موقع إلكتروني. وعلى الرغم من أن الشباب السعوديين معروفون بأنهم من أوائل المتبنين لتكنولوجيا الاتصالات ومن أكثر المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي على مستوى العالم، فهم ربما بحاجة إلى بعض التشجيع لاكتساب مجموعة أوسع من المهارات الرقمية.

كما أن الشباب السعوديين كانوا غالبًا الأقل تطبيقًا **لأفضل ممارسات السلامة على الإنترنت** من معظم الدول الأخرى، بما في ذلك تحديث إعدادات **الخصوصية ومقارنة** صحة مصادر المعلومات (المرتبة 21)، **حيث ينبغي** رفع مستوى الوعي بين الشباب بخصوص أنواع التهديدات على سلامتهم وأمنهم عند استخدام الإنترنت بدءًا من جرائم المجال الإلكتروني إلى الأخبار المزيّفة.

الشباب الذين حدّثوا إعدادات الخصوصية في منصة إلكترونية/تطبيق

الوحدة: نسبة مئوية

المصدر: استبيان مؤشر الشباب العالمي شمل 1,000 شاب وشابة تتراوح أعمارهم ما بين 18 إلى 30 عامًا لكل دولة

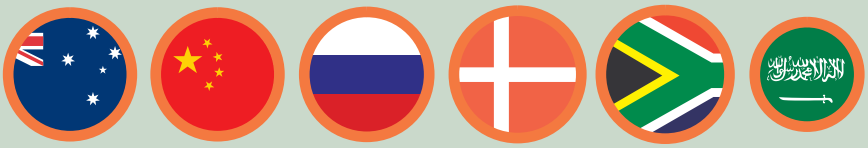

المملكة العربية السعودية	جنوب أفريقيا	الدنمارك	روسيا	الصين	أستراليا
35	53	52	50	49	49

التوصيات

تضمين مهارات القرن الحادي والعشرين في مرحلة التعليم الإلزامي. يجب على الشباب أن يكتسبوا مجموعة واسعة من الكفاءات لكي يواجهوا التحديات التي يشهدها هذا العالم سريع التغيّر، مثل التطوّرات **التكنولوجية والعولمة** والتغيّرات الديمغرافية. فينبغي إدراج الكفاءات المطلوبة في القرن الحادي والعشرين، مثل مهارات **التعاون والتفكير النقدي** والإبداعي ومحو الأمية المدنية والوعي العالمي، ضمن النظام التعليمي من مرحلة دراسية مبكّرة وأن يتم ذلك بصورة شاملة. فقد طُرحت في فرنسا، على سبيل المثال، مادتين إلزاميتين ضمن المنهاج **التعليمي الوطني: 1) "التعليم الإعلامي والمعلومات"** (EMI) التي تهدف إلى تطوير المشاركة النقدية مع المعلومات والمحتوى والإعلام خصوصًا من خلال تنمية المهارات الرقمية، **و 2) "التربية الأخلاقية والمدنية"** (EMC) التي تستخدم أساليب وممارسات تربوية تطوّر التفكير النقدي وحل المشاكل والمهارات الشخصية التفاعلية، مثل المناظرة الدورية والمناقشة الفلسفية ومجلس الطلبة.[1]

تطوير معرفة الشباب بالمجال الرقمي. نظرًا للتطوّر السريع والمستمر الذي يشهده مجال التحوّل الرقمي، يُشكّل تعزيز مستوى الوعي لدى الشباب السعودي بشأن الخصوصية والسلامة على الإنترنت جزءًا مهمًا من تطوير كفاءات رقمية شاملة تواكب متطلبات المستقبل. وتُحدّد **الاستراتيجية الرقمية الدنماركية** 2016-2020 إطار السياسة العامة لرقمنة الدنمارك بناءً على خطة

عمل تتضمن 33 مبادرةً مخصّصة لهذا الغرض، بما فيها مبادرة مستقلّة لتعزيز المعرفة بالمجال الرقمي من خلال تقديم برامج تعليمية في المدارس الابتدائية والثانوية.[2] وتقوم وزارة التعليم حاليًا بتنفيذ مبادرات الاستراتيجية المتعلّقة بقطاع التعليم في المدارس، حيث أطلقت مشروعات تُركّز تحديدًا على إجراءات السلامة على الإنترنت للأطفال والشباب وتعليم الطلّاب كيفية التفاعل مع السلطات العامة رقميًا. كما تُدير الوزارة فهرسًا إلكترونيًا يضمّ مواد تعليمية للمعلّمين والمدارس التي ترغب بتقوية مناهجها الدراسية فيما يتعلّق بالمعرفة الرقمية. ويجب أن تشمل الجهود المبذولة لرفع مستوى الوعي بالمجال الرقمي في المملكة على حملات مباشرة لتعزيز فهم عامة الشعب بمخاطر الجرائم الإلكترونية وأن تضاعف تركيزها في نظام التعليم على تقييم مدى مصداقية مصادر المعلومات (للحدّ من أثر المعلومات المضلّلة والأخبار المزيّفة على الإنترنت).

تحفيز الأبحاث عالية الجودة في التعليم العالي. يعتبر الوصول إلى تعليم عالٍ رفيع المستوى جانب مهم ليس فقط لتمكين الشباب من اكتساب مهارات فنية والمنافسة في سوق العمل، بل أيضًا لأنه يُحسّن من إنتاجية المملكة وقدرتها على المنافسة على المدى الطويل. علمًا أن دول العالم تضع استراتيجيات مختلفة لتحسين جودة مؤسسات التعليم العالي لديها وتصنيفها الدولي في هذا المجال. وتعدّ مبادرة «الجامعات والتخصصّات رفيعة المستوى» **(Double First-Class) في الصين** (ومشروع 211 الذي سبقها) من أنجح الأمثلة على هذه الاستراتيجيات؛ إذ نظّمت جهدًا منظمًا لتحسين جودة 100 مؤسسة تعليمية لتتمكّن من المنافسة على مستوى العالم وتواكب متطلبات القرن الحادي والعشرين.[3] فاختيرت حوالي 42 جامعة من أصل نحو 2,000 كلية وجامعة في الصين ضمن مشروع المؤسسات التعليمية «عالمية المستوى»، وتم إدراج 95 مؤسسة تعليمية أخرى لإعداد دورات «عالمية المستوى» أيضًا. ومن الأدوات التي تستخدمها الجامعات والأقسام المختارة هي زيادة **الحوافز المالية للباحثين** الذين ينشرون أعمالهم في نشرات أكاديمية معروفة عالميًا، وتصل هذه الحوافز حاليًا إلى أضعاف متوسط الراتب السنوي الذي يتقاضاه الأكاديمي. اعتمدت الكثير من الجامعات كذلك **أنظمة التثبيت الوظيفي بناءً على أداء الأبحاث.**

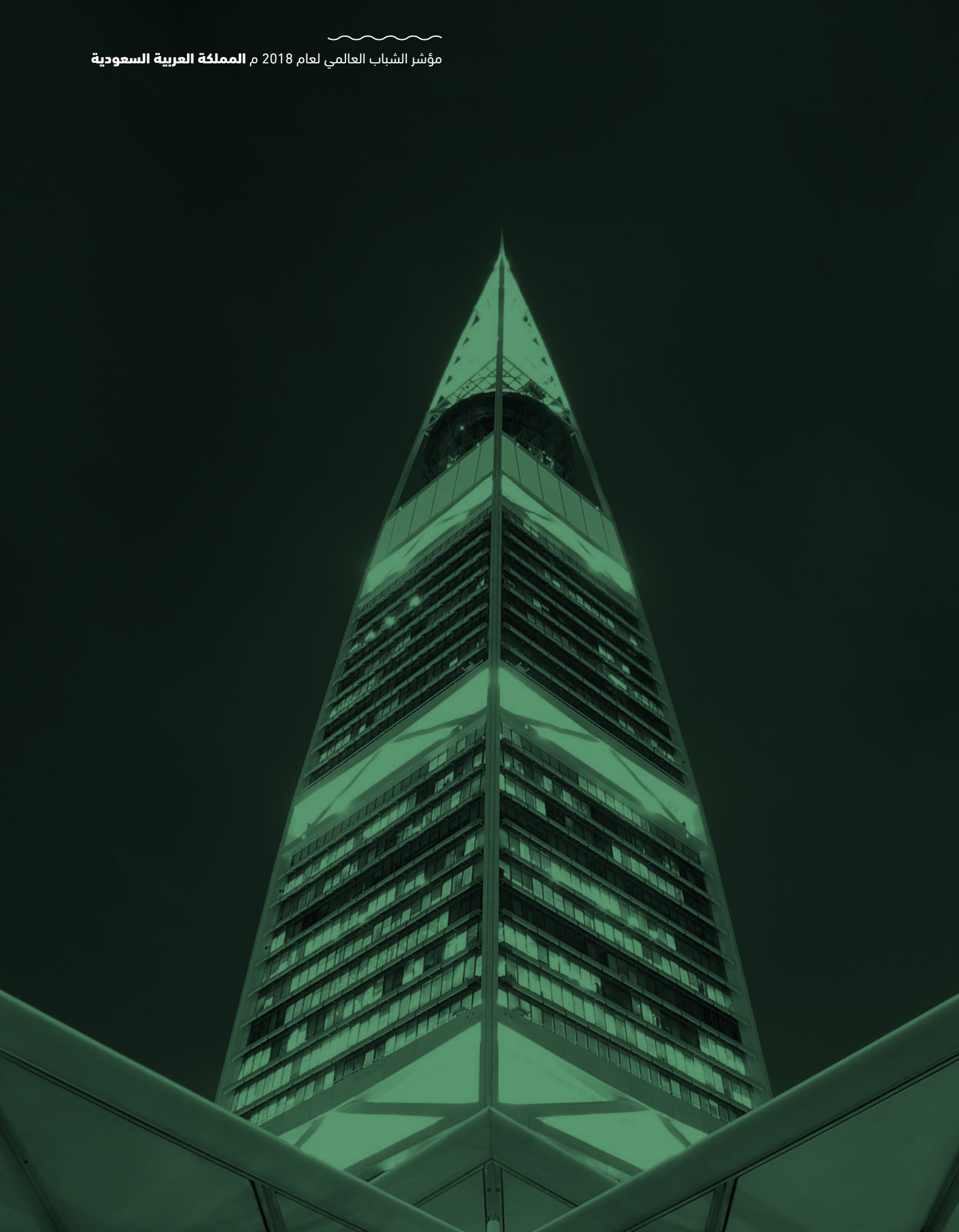

التوظيف

كان أداء المملكة العربية السعودية أقل من المعدّل واحتلت المرتبة ١٧ في مجال التوظيف لكنها تفوّقت على الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر الشباب العالمي. ومع أنها صُنّفت أعلى من المعدّل في مجال الانتقال من مرحلة التعليم إلى العمل (المرتبة التاسعة)، فقد كان أداؤها أضعف في مقاييس جودة الوظائف (المرتبة ١٣) وفي فرص العمل (المرتبة ٢١).

النقاط الرئيسية المستخلصة:

- أبدى الشباب السعودي تفاؤلهم بالمستقبل الاقتصادي لدولتهم على غرار نظرائهم في الدول الأخرى. غير أن التحدي المتمثل في التعامل مع مشكلة بطالة الشباب يناقض هذه النظر المتفائلة، حيث أقرّت الحكومة بأهمية حل مسألة اختلال التوازن في فرص العمل المتاحة للمرأة.
- وضعت الحكومة إطارًا سياسيًا لزيادة إمكانية الوصول إلى برامج التدريب والخبرة العملية، على الرغم من ذلك لا يزال هنالك حاجة لتحقيق مشاركة أوسع في برامج التدريب.
- على الرغم من أن الكثير من الشباب يعتقدون أنهم مستعدون بصورة كافية لأداء وظيفتهم الحالية، ثمة حيّز للتحسين من حيث تزويدهم بالتدريب اللازم لضمان تطوّرهم المستمر في مكان العمل وتأهيلهم للانتقال إلى وظيفة من نوعٍ جديد.

المؤشرات	الوحدة	المصدر	المملكة العربية السعودية	معدّل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر الشباب العالمي	معدّل الدول مرتفعة الدخل في مؤشر الشباب العالمي
الشباب الذين ليسوا ضمن مجالات التوظيف أو التعليم أو التدريب	نسبة مئوية	منظمة العمل الدولية	16.1	24.2	11.6
نسبة الإناث إلى الذكور الذين ليسوا ضمن مجالات التوظيف أو التعليم أو التدريب	النسبة (أقل = أكثر مساواةً)	منظمة العمل الدولية	3.9	2.8	1.4
التوظيف في المهن التي تتطلّب مهارات عالية	نسبة مئوية	منظمة العمل الدولية	25.4	28.1	38.3

الفرص

تأثر الشباب السعودي إلى حدٍ كبير بسبب ارتفاع نسبة **البطالة**، ما يضع المملكة في المرتبة 22 البعيدة عن معدّل ذات الاقتصادات مرتفعة الدخل (غير أنها تظلّ قريبة من تصنيف بعض دول جنوب أوروبا). بينما تكشف **نسبة الإناث إلى الذكور الذين ليسوا ضمن مجالات التوظيف أو التعليم أو التدريب إلى عدم تسواي الفرص المتاحة لهم في المملكة**، ولا يرتفع هذا المستوى من عدم المساواة إلا في الهند وباكستان.
تحقّق المملكة العربية السعودية أداءً أفضل في عدد **الموظفين في المهن التي تتطلّب مهارات عالية** وذلك بنسبة 25%، إذ تقدّم المملكة مستوى مماثلًا لدول مثل اليابان (25%) وكوريا الجنوبية (22%). غير أن هذا الرقم يجب أن يُقارن مع مستويات البطالة المتدنية للغاية في تلك الدول.

وبالرغم من ذلك، **يُعلّق الشباب السعودي آمالًا كبيرة على فرصهم الاقتصادية** في المملكة؛ فقد وافق 69% من الشباب إلى حدٍ ما عندما سُئلوا ما إذا كانوا يتوقّعون أن يكون وضعهم الاقتصادي أفضل من ذويهم. ومع أن الشباب عادةً ما يُظهرون تفاؤلهم في الاستبيانات، إلا أنه قد يصعب تحقيق هذه التوقعات الطموحة في سياق قد يتعيّن على المملكة فيه أن تقلّل من اعتمادها على ثروتها النفطية ويتطلّب من الشباب أن يكونوا أكثر تنافسية على الصعيدين المحلي والدولي.

الانتقال من التعليم إلى العمل

أعدّت المملكة العربية السعودية **استراتيجيات وطنية طموحة لبرامج التعلّم القائم على العمل**، بما فيها برنامج «صيفي» التدريبي الإلزامي وبرنامج التطوير المهني الذي أطلقته شركة «تطوير».

غير أن خطوات إطلاق هذه البرامج كانت بطيئة؛ فبناءً على نتائج الاستبيان الذي أجريناه، لم يشارك سوى 50% من الشباب الذين شملهم الاستبيان في برنامج تدريبي أو برنامج لاكتساب الخبرة العملية، مقارنةً مع 77% في فرنسا و70% في ألمانيا و68% في الصين.

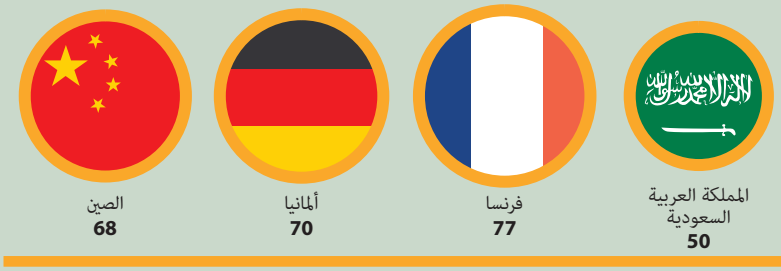

الشباب الذين شاركوا في برنامج تدريبي أو برنامج لاكتساب الخبرة العملية

الوحدة: نسبة مئوية

المصدر: استبيان مؤشر الشباب العالمي شمل 1,000 شاب وشابة تتراوح أعمارهم ما بين 18 إلى 30 عامًا لكل دولة

جودة الوظائف

تعتبر **تصوّرات الشباب حول تطابق المهارات** في مكان العمل - أي مدى اعتقاد الشباب أن مهاراتهم تواءم تلك التي يبحث عنها أصحاب العمل - أعلى من المعدّل، ما يجعلها على نفس مستوى أداء الأردن وألمانيا. يُقيّم هذا المؤشر من خلال طرح مجموعة من الأسئلة المتعلّقة بالوقت المستغرق في العثور على وظيفة وتصوّرات الشباب حول "ملاءمة" مهاراتهم للوظيفة.

بيد أن النتائج المرتبطة **بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب الرقمي في مكان العمل** لم تكن على نفس المستوى من الإيجابية؛ إذ لم يوافق سوى 16% من المجاوبين السعوديين عندما سُئلوا عن تلقيهم لتدريب برمجي خاص حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في وظائفهم، ذلك مقارنةً مع 35% في الهند و28% في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. كما أظهرت المملكة رأيًا أضعف لدى الشباب حول مستوى التدريب العام الذي قُدّم لهم، إذ لم يُشر سوى 14% من معدّل المجاوبين في المملكة العربية السعودية إلى حصولهم على تدريب في جوانب مثل الأجهزة والبرامج والحواسيب والاتصال وإدارة الوقت، مقارنةً مع 28% في الهند و23% في الصين.

الشباب الذين تلقوا تدريبًا برمجيًا خاصًا حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في

الوحدة: نسبة مئوية

المصدر: استبيان مؤشر الشباب العالمي شمل 1,000 شاب وشابة تتراوح أعمارهم ما بين 18 إلى 30 عامًا لكل دولة

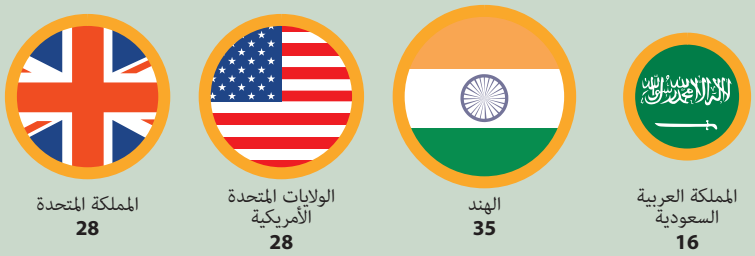

التوصيات

تحسين التعليم المهني لتسهيل الانتقال من التعليم إلى العمل. يتطلّب التعامل مع مشكلة بطالة الشباب المعقّدة نهجًا متشعبًا ومتعدّد الأوجه، لكن أحد الجوانب المهمّة لهذا النهج يتمثّل في تطوير تعليم مهني عالي الجودة بالتنسيق والتعاون مع القطاع الخاص وغيرها من الجهات المعنيّة. على سبيل المثال، تضمّن نظام التدريب المزدوج والمهني الناجح في ألمانيا مشاركة القطاع الخاص والمدارس المهنية والمجتمع المدني ممثلًا بغرف التجارة والجمعيات المهنية، ما ضمن تلبية البرنامج لاحتياجات جميع هذه الجهات المعنيّة والاستفادة من أفكارها ومرئياتها. إذ يعدّ التعاون المتواصل بين الحكومة والصناعة وغيرها من الجهات المعنيّة عاملًا أساسيًا أيضًا لفهم الاتجاهات والمطالب والفجوات المستقبلية المتوقّعة في سوق العمل. ولهذا الغرض، أسّست الحكومة الألمانية '**تحالف التعليم والتعلّم المستمر**' الذي يجمع بين مؤسسات الأعمال والنقابات العمّالية والهيئات الفردية بهدف تقوية نظام التعليم المزدوج وخصوصًا المسار المهني.[4] بينما تتعاون الوزارات وأصحاب العمل في دول أخرى مع بعضها لفهم الاتجاهات وبناء توقعات سوق العمل لأهم القطاعات الصناعية.

توفير برامج لاكتساب الخبرة العملية خلال التعليم. يؤثّر اكتساب الخبرة العملية خلال الدراسة تأثيرًا كبيرًا على إمكانية الحصول على وظيفة في المستقبل، لذلك تقدّم بعض المنظمات والشركات في معظم الدول مجموعةً من البرامج التدريبية سواءً مدفوعة أو غير المدفوعة أو مقابل ساعات دراسية معتمدة. غير أن البرامج التدريبية غير المدفوعة تثير حالةً من الجدل في الكثير من الدول حول مدى تقبلها، فمع أن إمكانية ضم متدربين دون مقابل مادي تُشجّع أصحاب العمل على تقديم المزيد من البرامج التدريبية إلا أنها تحصرهم عمومًا بأشخاص يتمتعون أساسًا بوضع اجتماعي واقتصادي رفيع المستوى. تحاول فرنسا أن توازن هذه المسألة بإعفاء البرامج التدريبية التي تقّل مدتها عن شهرين من شرط الحد الأدنى للأجور، بينما تشترط ألمانيا دفع الحد الأدنى للأجور للبرامج التدريبية إلا أن كانت من متطلبات الشهادة. في حين أن الدنمارك توفّر للطلّاب دخلًا أساسيًا مضمونًا طوال دراستهم بما في ذلك الفترات التي يلتحقون خلالها في برامج تدريبية غير مدفوعة والتي عادةً ما تمثّل فصلًا دراسيًا واحدًا تقريبًا خلال دورة تحصيل الشهادة. كما يدفع صندوق تعويضات أصحاب العمل الدنماركيين للشركات أجور المدربين في حال سجّل الطلّاب في برامج جامعية معيّنة، وذلك لتشجيع المزيد من الشركات على تقديم الوظائف وبرامج التدريب الصيفية.[5] بالإضافة إلى ذلك، يشترط برنامج التعليم المهني في الدنمارك على الطلّاب أن يشاركوا في برامج تدريبية لكي يتخرّجوا، بينما يجب على الكليات المهنية أن تساعد الطلّاب في العثور على برامج تدريبية وبناء الشراكات مع أصحاب العمل المحليين، وإن لم يتمّكن الطلّاب من العثور على برامج تدريبية، يتعيّن على الكليات أن توفّر لهم "تجربة تدريبية" في الكلية نفسها ودورة تدريبية في الشركات الشريكة.

تحفيز المشاركة في برامج التعلّم الدائمة باعتبارها جزءًا ضروريًا من تنمية المهارات. تستغرق عمليات الإصلاح لتحسين المناهج الدراسي والتعليم في المدارس والكليات والجامعات المهنية سنوات طويلة لكي تحقّق نتائج إيجابية ملموسة على نسب البطالة. علاوةً عن ذلك، من الضروري أن تُطوّر المهارات بانتظام في ظل التغيّر التكنولوجي السريع. وعلى المدى القصير، سيظلّ هناك عدد كبير نسبيًا من الشباب السعودي الذين أكملوا تعليمهم أو قاربوا من إكماله لكنهم يفتقرون للمهارات التي يطلبها أصحاب العمل، لذا فهم بحاجة إلى وسيلة خارج التعليم الرسمي تمكّنهم من اكتساب هذه المهارات. أما على مستوى العالم، تقدّم المزيد من الحكومات إمكانية الوصول إلى دورات إلكترونية مدتها أقصر من برامج الشهادات التقليدية وتُركّز على تعليم مهارات معيّنة وتحديدًا الكفاءات التكنولوجية منها. (تُعلّم الدورات المصغّرة مثل التي تقدّمها "أوداسيتي" و"كورسيرا" مهارات معيّنة خلال فترة زمنية قصيرة تبلغ مدتها عادةً 12 أسبوعًا أو أقل).[6,7] وتسهم الحكومات في تمويل رسوم التسجيل لكي تضمن مشاركة الأفراد من ذوي الدخل المنخفض في الدورات. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يساعد **برنامج الجودة التعليمية من خلال الشراكات المبتكرة (EQUIP)** الجامعات في تحديد الدورات وتقييمها، بينما تموّل الحكومات الأفراد من أجل المشاركة في هذه الدورات.[8] وتقدّم مؤسسة **"مهارات المستقبل" في سنغافورة** تمويلًا تصل نسبته إلى 90% للأشخاص المُسجّلين في الدورات التي وافقت عليها.[9]

ريادة الأعمال

تواجه المملكة العربية السعودية تحديات في ريادة الأعمال الشبابية، إذ تتجاوز أدنى خمس دول في مؤشر الشباب العالمي بنسبة قليلة في هذا المجال (المرتبة العشرين)، لكنها تبقى أفضل من مصر والأردن في المنطقة. تؤدي المملكة بصورة أفضل نسبيًا في بيئة ريادة الأعمال (في المرتبة ١٣) لكنها تأتي في مرتبة متأخّرة في مجالي التركيز الآخرين في هذا الميدان ألا وهما: مهارات ريادة الأعمال (المرتبة ١٩) والاستراتيجيات والمؤسسات الداعمة لريادة الأعمال الشبابية (المرتبة ٢١).

النقاط الرئيسية المستخلصة:

- تتمتع المملكة العربية السعودية بتواجد عالي لممارسي ريادة الأعمال من ذوي الأعمار المبكّرة وخصوصاً بين الإناث، لكن الشباب ينقصهم الاطلاع الكافي على التدريب المخصّص والتعليم العملي على ريادة الأعمال الذي يُساعدهم في تطوير المهارات الفنية والشخصية الضرورية لممارسة أنشطة الأعمال.

- ومع أن التطلعات المتعلّقة بممارسة ريادة الأعمال شائعة بين الشباب في المملكة، يبقى تطبيقها متدنيًا على عكس دول أخرى ذات مستويات عالية من ريادة الأعمال مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا والبرازيل والمكسيك.

- ويعدّ تمويل القطاع الخاص لريادة الأعمال، من ضخ رأس المال الجريء إلى التمويل الجماعي، عاملًا مهمًا لنجاح هذا المجال. علمًا أن البنوك السعودية لا تعتبر حاليًا مصدر دعم كافٍ لروّاد الأعمال وما يزال الوصول إلى التمويل محدودًا حتى يومنا هذا.

- تحتاج المملكة إلى سياسة شاملة وشبكات داعمة تُعنى بريادة الأعمال الشبابية تساعدهم في تطوير مهارات وتطلعات أوسع في مجال ريادة الأعمال، بالإضافة إلى تقديم المزيد من الدعم المباشر للمشاريع الفردية.

المؤشرات	الوحدة	المصدر	المملكة العربية السعودية	معدّل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر الشباب العالمي	معدّل الدول مرتفعة الدخل في مؤشر الشباب العالمي
نشاط ريادة الأعمال من مرحلة مبكّرة	نسبة مئوية	المراقب العالمي لريادة الأعمال	11.5	12.3	8.8
النشاط التجاري الجديد	عدد التسجيلات الجديدة لكل 1,000 شخص	البنك الدولي	0.4	0.6	4.7
عمق سوق رأس المال	درجة من 0 إلى 100	المركز الدولي للبحوث المالية (CIIF)	69.7	63.0	80.4
الوقت المستغرق لإنشاء المشروع التجاري	عدد الأيام	البنك الدولي	17.8	12.8	7.9

بيئة ريادة الأعمال

تقدّم المملكة العربية السعودية أداءً أعلى من المعدّل في **نشاط ريادة الأعمال من مرحلة مبكرة** (تحتل المرتبة الحادية عشر)، والأهم أنها تملك **مستوى مشاركة مرتفع** نسبيًا **من الإناث** بين دول هذه المجموعة (المرتبة الرابعة)، ما يجعلها تتفوّق إلى حدٍّ كبير على اقتصادات متقدّمة ذات مستويات متدنية في نشاط ريادة الأعمال مثل اليابان أو إيطاليا أو فرنسا، لكن خلف دول نيجيريا والبرازيل وكندا الرائدة في هذا المؤشر. يُشير الاستبيان أيضًا أن الأشخاص المهتمين بإنشاء مشاريعهم التجارية الخاصة يواجهون **عقبات مالية قليلة** نسبيًا (المرتبة الخامسة).

غير أن هذه المنظومة بحاجة للكثير من التحسينات، خصوصًا في أهم مجالين أساسيّين لتطوير أي مشروع تجاري جديد ألا وهما: **توفر سوق رأس المال** (المرتبة 17) والعبء الإداري والتنظيمي الذي ينعكس على **الوقت المستغرق لإنشاء المشروع التجاري** (المرتبة 18) وتتفوّق فيه دول أستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.
ويُفيد البنك الدولي أن معدّل الوقت المستغرق لإنشاء مشروع تجاري في المملكة يبلغ 17.8 يومًا، مقارنةً مع **يوم ونصف** في كندا **ويومين ونصف** في أستراليا **وثلاثة أيام ونصف** في الدنمارك وفرنسا.

مهارات ريادة الأعمال

تواجه المملكة العربية السعودية تحديات صعبة في **تنمية مهارات ريادة الأعمال والتطلعات** بين السكّان الشباب، وهو أمرٌ لا يبعث على الدهشة لأن نسبة كبيرة من السكّان عادةً ما تعتمد على إمكانية الحصول على الوظيفة في القطاع العام. تعتبر ريادة الأعمال أمرًا ضروريًا بالنسبة للكثير من الدول التي سجّلت درجات عالية في مهارات ريادة الأعمال لأنها لا تملك القدرة الكافية لتأمين احتياجات الشباب.

ويُبيّن الاستبيان أن الثلث فقط من الشباب السعوديين (34%) حصلوا على **تدريب** خاص **بريادة الأعمال**، مقارنةً مع أكثر من نصف شباب الأرجنتين (53%) والمكسيك (53%) وإندونيسيا (52%) ونيجيريا (52%) والهند (51%) والبرازيل (50%).

كما أشار المجاوبون إلى **تلقيهم دورات عملية** أقل من المعدّل **خلال تعليمهم الرسمي**، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (45%) والرياضيات التطبيقية (35%) واللغات الأجنبية (28%) والمالية والمحاسبة (25%) والفنون الإبداعية (21%) والاتصالات (19%) التي تعتبر أساسية لتطوير المهارات الفنية والشخصية الضرورية لإنشاء مشاريع تجارية جديدة.

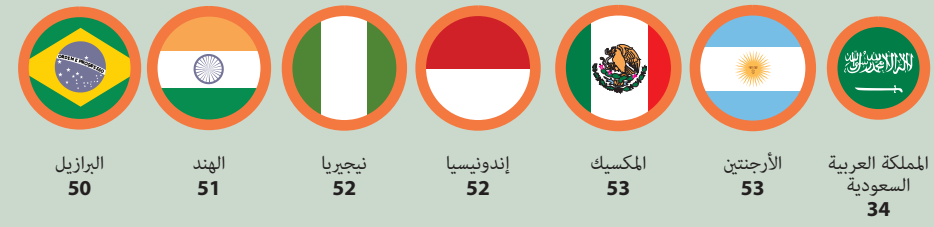

علاوةً على ذلك، كشف الشباب الذين شملهم الاستبيان عن مستويات متدنية من حيث طموحات ريادة الأعمال، فأشار ثلثي الشباب تقريبًا (66%) إلى أنهم يرغبون إنشاء مشاريعهم التجارية الخاصة مقارنةً مع أكثر من 80% في نيجيريا وجنوب أفريقيا والمكسيك. يعكس هذا الأمر كذلك المواقف الضمنية تجاه الإقدام على المخاطرة، إذ أبدى 72% من المجاوبين السعوديين استعدادهم للمجازفة من أجل الأسباب الصحيحة، مقارنةً مع أكثر من 85% في جنوب أفريقيا ونيجيريا والبرازيل والصين والمكسيك.

الاستراتيجيات والمؤسسات الداعمة لريادة الأعمال الشبابية

تحتاج المملكة إلى **سياسة شاملة تُعنى بريادة الأعمال الشبابية** وشبكات داعمة للشباب في هذا المجال. وضعت رؤية 2030 خططًا طموحة لتنمية مجال ريادة الأعمال مع تركيز خاص على دعم ريادة الأعمال الشبابية، وقد تضمنت إعداد لوائح تنظيمية لممارسة الأعمال و تسهيل الوصول إلى التمويل وإبرام شراكات دولية ومنح المنشآت الصغيرة والمتوسطة حصةً أكبر من عطاءات الحكومة.

غير أن هذه الجهود **ينقصها هيكل مؤسسي وسياسي شامل يعمل على تنسيقها ومتابعتها ومراجعتها.**
شكّلت هذه المسألة تحديًا أمام الكثير من الدول المشمولة في مؤشر الشباب العالمي، لكن المبادرات التي أطلقتها الحكومات مؤخرًا في الهند وجنوب أفريقيا والدنمارك نجحت في وضع أطر عمل شاملة ترتكز على أهداف ومستهدفات وآليات متابعة واضحة. وعلى الرغم من الجهود الملموسة التي بذلتها كيانات فردية مثل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" ومؤسسة "مِسك"، يحتاج هذا المجال إلى المزيد من الدعم المركزي من أجل تحسين شبكات ريادة الأعمال الشبابية وترابطها على المستويين المحلي والدولي.

التوصيات

إعداد سياسة شاملة لريادة الأعمال الشبابية وتنفيذها. من شأن الاستراتيجية الوطنية الشاملة أن تحدّد أهم التحديات وتضع الخطط والأدوات اللازمة للتعامل معها بطريقة شمولية ومنسّقة ضمن مختلف الجهات المعنيّة في هذا المجال. ومن المرجح أن تتضمّن مجالات التركيز ذات الأولوية بالنسبة للمملكة إجراء مراجعات على البيئة التنظيمية وتنمية المهارات والتدريب ونقل التكنولوجيا والوصول إلى التمويل وتطوير الشبكات ذات الصلة. تهدف **"استراتيجية تطوير مؤسسات الشباب 2013-2023" التي وضعتها جنوب أفريقيا** (YEDS) إلى تطوير مهارات ريادة الأعمال وطموحات الشباب بتكليف وزارة التعليم العالي بمهمة زيادة عدد **برامج التعلّم التجريبية المنظّمة في مكان العمل** أو "برامج التعلّم القائم على العمل" بينما تكون وزارة التعليم الأساسي مسؤولة عن إدراج **تعليم ريادة الأعمال في مناهج التعليم الإلزامي.**[10] تضع هذه الاستراتيجية كذلك خطةً تعمل وفقها حاضنات الأعمال التي ستُدار بالشراكة مع الجهات والجامعات الحكومية. والأهم أن الاستراتيجية تشمل على **مستهدفات محدّدة وآليات متابعة دورية** من أجل متابعة تنفيذها وتحديد المعوقات الماثلة أمامها.

تطوير تعليم ريادة الأعمال. يعتبر تعليم ريادة الأعمال أساسيًا لضمان اكتساب جيل الشباب للكفاءات والمهارات التي يحتاجون إليها لممارسة ريادة الأعمال وإرساء الأساس اللازم لتعزيز ثقافة هذا المجال في الدولة. وتتخذ الكثير من الدول حاليًا خطوات جماعية لإدراج تعليم ريادة الأعمال في المنهج الدراسي ودعم تدريبه وتنمية مهاراته خارج التعليم الرسمي؛ فعلى سبيل المثال، تعمل **الحكومة الهندية، في إطار السياسة الوطنية لتنمية المهارات وريادة الأعمال،** على إعداد آلية شاملة لتطوير تعليم ريادة الأعمال بما في ذلك إدراج دورات تدريبية حول هذا المجال ضمن المنهج الدراسي الرئيسي في 3,000 كلية في مختلف أنحاء الهند.[11] كما من المقرّر تقديم دورات خاصة لتعليم ريادة الأعمال في حوالي 325 تجمعًا صناعيًا في أرجاء الدولة، وإنشاء 50 مركزًا ريادياً فرعيًا في جميع ولايات الهند ومناطقها.

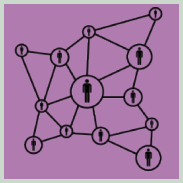

تطوير مجتمعات لريادة الأعمال الشبابية. يُمكن أن يقدّم واضعو السياسة دعمًا لمجتمعات ريادة الأعمال الشبابية من خلال التمويل والروابط بين المجتمعات والحكومات المحلية وأنظمة التعليم وتشكيل روابط مع المؤسسات والمنظمات الدولية. فعلى سبيل المثال، تحصل "مشاريع الشباب" **(Ung Företagsamhet) وهي مؤسسة سويدية لريادة الأعمال الشبابية،** على التمويل من القطاعين العام والخاص وتعمل مع حكومات الولايات والبلديات لدعم ريادة الأعمال الشبابية في المدارس السويدية بما يتيح للطلّاب من سن 16 إلى 20 أن يدُيروا شركاتهم الخاصة خلال العام الدراسي كجزء من تعليمهم الثانوي (في المرحلة الثانوية).[12] كما أن المؤسسة عضو في منظمة "إنجاز" (JA Worldwide) العالمية غير الحكومية وتطوّر برامج تعلّم تجريبية لجيل الشباب.

تطوير مجتمع المستثمرين. تفتقر الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عمومًا إلى المشورة والتمويل اللازمين حتى تتبلور وتصبح أكثر استقرارًا، وتعتبر هذه المعوقات مضرّة خصوصًا بالنسبة للشباب الذين لا يملكون مجتمعات مهنية قائمة تُعنى بهم. ويُمكن التعامل مع هذا النقص في المعلومات والتمويل من خلال الحصول على الدعم من المستثمرين المموّلين؛ فهم مستثمرون أفراد متمرّسون يُوفّرون التمويل إلى الشركات الناشئة ويسهمون في توجيهها ومتابعة مراحل نموها، وتضمّ هذه الشبكات مجموعة من المستثمرين الذين يُشاركون رأس مالهم وخبراتهم ومشورتهم للشركات الناشئة. أُطلقت مجموعة "عقال"، وهي أول شبكة كبرى للمستثمرين المموّلين في المملكة العربية السعودية، في عام **2011 م** وباتت تضمّ حاليًا أكثر من 350 عضوًا واستثمرت ما يصل إلى 28 مليون ريالًا سعوديًا (7.5 مليون دولار أمريكي) في 350 شركة.[13] يُمكن أن توفّر الحكومات الدعم لتوسعة شبكات المستثمرين الأفراد من خلال صناديق الاستثمار المشترك التي توظّف أموال الحكومة لتجاري استثمارات مجموعات المستثمرين الأفراد بما يتيح لهم تمويل عدد أكبر من الشركات والمشاريع الناشئة. وقد قرّر "بنك الأعمال البريطاني"، عقب النجاح الذي حقّقه **"صندوق الاستثمار المشترك" الإسكتلندي،** إنشاء "الصندوق المشترك للمستثمرين الأفراد" **(ACF)**. بينما من الممكن[14,15] أن تشكّل صناديق الاستثمار المشتركة للمستثمرين الأفراد في المملكة وسيلة أكثر فاعلية لدعم الشركات الناشئة من برامج المنح التقليدية (التي تتقدّم فيها الشركات الناشئة بطلب للحصول على تمويل من الحكومة)، لأن المستثمرين الناجحين سيحدّدون الشركات المؤهلة للحصول على التمويل.

المواطنة العالمية

تواجه المملكة العربية السعودية تحديات كبيرة في توطيد الإحساس بالمواطنة العالمية بين الشباب فباتت ضمن أدنى خمس دول في مؤشر الشباب العالمي في هذا المجال (المرتبة الرابعة العشرين). بينما كان أداء المملكة قويًا نسبيًا من حيث اكتساب الخبرات الدولية (المرتبة العاشرة) لكنها تأتي في مرتبة متأخّرة في مجالي التركيز الآخرين في هذا الميدان ألا وهما: المواقف تجاه المستقبل (المرتبة ١٥) واستراتيجيات مشاركة الشباب (المرتبة ٢٥).

النقاط الرئيسية المستخلصة:

- نجحت المملكة نسبيًا في تعزيز برامج التبادل الطلّابية لكنها تحتل مرتبة متراجعة في إتقان اللغات الأجنبية وتقبّل جيل الشباب للتعدّديّة الثقافية.
- يشعر الشباب في المملكة العربية السعودية بالتفاؤل نوعًا ما إزاء قدرتهم على التعامل مع التحديات المستجدة لكنهم لا يعيرون اهتمامًا مماثلًا للقضايا العالمية. كما أنهم أقل مشاركةً في النشاطات الاجتماعية عن أقرانهم في الدول الأخرى، وقد يعكس ذلك قلّة الفرصة المتاحة أمامهم وضعف التشجيع المُوجّه لهم بدلًا من قلّة اهتمامهم بالمشاركة.
- تحتاج المملكة إلى سياسة شاملة لتنمية الشباب من أجل وضع نهج شمولي ومنسّق للنهوض في قدرات هذا الجيل.

المؤشرات	الوحدة	المصدر	المملكة العربية السعودية	معدّل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر الشباب العالمي	معدّل الدول مرتفعة الدخل في مؤشر الشباب العالمي
نسبة طلّاب التعليم العالي القادمين من الخارج	نسبة مئوية	اليونيسكو	4.9	5.7	7.2
يعتقدون أن تغيّر المناخ مشكلة مهمّة جدًا أو خطيرة	نسبة مئوية	استبيان مؤشر الشباب العالمي شمل 1,000 شاب وشابة تتراوح أعمارهم ما بين 18 إلى 30 عامًا لكل دولة	65.7	71.4	74.8
يعتقدون أنهم سيكونون أفضل حالًا من والديهم	نسبة مئوية	استبيان مؤشر الشباب العالمي	68.9	71.5	62.2
خصّصوا من وقتهم من أجل منظمة محلية	نسبة مئوية	استبيان مؤشر الشباب العالمي	20.9	20.3	26.9

اكتساب الخبرات الدولية

نجحت المملكة نسبيًا في تعزيز **برامج التبادل الطلّابية** من خلال توفيرها عددًا كبيرًا من برامج الابتعاث الخارجية مثل "برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي" أو "وظيفتك وبعثتك"، التي تقدّم لطلّابها الدعم من أجل الدراسة في الخارج وتستقطب نسبة عالية من الطلّاب الأجانب للدراسة في جامعاتها حيث يُشكّل الوافدين **5%** من طلّابها (في المرتبة التاسعة).

ومع ذلك، يبقى هناك مجال للتحسّن من حيث **إتقان اللغات الأجنبية**، إذا أشار **42%** فقط من الشباب الذين شملهم الاستبيان إلى قدرتهم على التواصل بالإنجليزية بطلاقة نسبية، مقارنةً مع **67%** في السويد و**55%** في ألمانيا والدنمارك. كما يبيّن الاستبيان أن الثلث فقط من الشباب السعوديين (**33%**) يتحدّثون لغات أجنبية إلى جانب الإنجليزية، مقارنةً مع أكثر من النصف بنسبة (**52%**) في ألمانيا و(**51%**) في إيطاليا و(**50%**) في فرنسا. بالإضافة إلى ذلك، تبيّن أن الشباب السعوديين **أقل تقبلًا للتعدّديّة الثقافية**، إذا أشار **72%** من الشباب الذين شملهم الاستبيان إلى أنهم لا يمانعون العمل مع أشخاص من ثقافات وديانات وأعراق مختلفة، مقارنةً مع **85%** أو أكثر في الأرجنتين وأستراليا والبرازيل وكندا والهند والمكسيك ونيجيريا وجنوب أفريقيا.

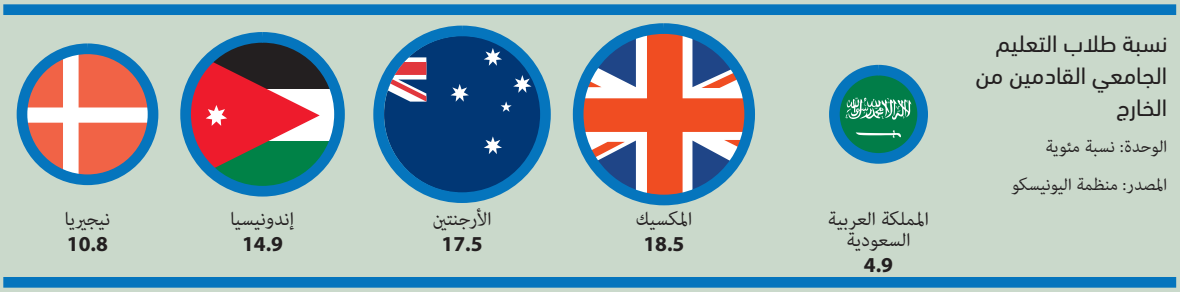

المواقف تجاه المستقبل

يشعر الشباب في المملكة العربية السعودية **بالتفاؤل نوعًا ما إزاء قدرتهم على التعامل مع التحديات المستجدة** (المرتبة العاشرة). بينما تعتبر نسبة أعلى عن المعدّل بلغت (**71%**) من الشباب السعوديين أن التطوّرات في مجال التكنولوجيا بمثابة فرص متاحة وليست تهديدًا على المجتمع، و(**65%**) منهم يعتقدون أن بإمكانهم المساهمة في حل المشاكل التي تواجه العالم.

غير أن الشباب السعوديين **يبدون اهتمامًا أقل بالقضايا العالمية** (في المرتبة العشرين)؛ فعلى سبيل المثال، يعتبر **66%** فقط منهم **التغيّر المناخي** مشكلة مهمّة جدًا أو خطيرة، مقارنةً مع **87%** في المكسيك و**85%** في تركيا و**84%** في الهند وجنوب أفريقيا، و**75%** فقط منهم يعتبرون مسألة **الوصول إلى التعليم** مهمّة، مقارنةً مع معدّل **82%** بين الدول الأخرى المشمولة في مؤشر الشباب العالمي.

الشباب الذين يعتقدون أن تغيّر المناخ مشكلة مهمّة جدًا أو خطيرة

الوحدة: نسبة مئوية

المصدر: استبيان مؤشر الشباب العالمي شمل 1,000 شاب وشابة تتراوح أعمارهم ما بين 18 إلى 30 عامًا لكل دولة

استراتيجيات مشاركة الشباب

على الرغم من النظرة المتفائلة لدى الشباب، فقد تبيّن أنهم **أقل مشاركةً في النشاطات الاجتماعية** عن أقرانهم في الدول الأخرى المشمولة في مؤشر الشباب العالمي (فاحتلت المملكة المرتبة الحادية والعشرين). على سبيل المثال، **تحدّث 46%** فقط من الشباب الذي شملهم الاستبيان **مع أشخاص من ثقافات وديانات وأعراق مختلفة، ولم يُشارك سوى 31% منهم في نشاط تنظّمه مؤسسة مدنية أو سياسية محلية**، وتطوّع **21%** فقط **بوقتهم لمنظمة محلية**، مقارنةً مع معدّل مؤشر الشباب العالمي عند **56%** و**39%** و**29%** على التوالي، ما قد يعكس نقص الفرصة المتاحة أمامهم إلى جانب قلّة اهتمامهم بالمشاركة.

يلزم المملكة أيضًا وضع **استراتيجية شاملة لتنمية الشباب** بالإضافة إلى **مؤسسات مخصّصة لتنمية قدراتهم**. ومع أن المملكة أطلقت الكثير من المبادرات والبرامج بهذا الصدد، فبرنامج التحوّل الوطني والكيانات الفردية المعنيّة بخدمة جوانب مختلفة من تنمية الشباب تحتاج لإطار عمل مركزي شامل يعمل على تنظيم البرامج ومتابعتها ومراجعتها وتحديدًا تلك التي تُركّز على تنمية الشباب. ويُمكن الاستفادة من الجهود التي تبذلها السويد، وهي الدولة الأفضل أداءً في المؤشر، لما تقدّمه من ممارسات مُثلى من حيث وضع نهج شمولي حقيقي لسياسة الشباب.

التوصيات

إعداد سياسات واسعة وشمولية متعلّقة بالشباب. توضّح التجارب في العديد من الدول المشمولة في مؤشر الشباب العالمي أن إعداد نهج شمولي ومنسّق لتنمية الشباب يعدّ جانبًا أساسيًا لنجاح السياسات المعنيّة بالشباب. فعلى سبيل المثال، **التزمت الحكومة الوطنية في السويد، وهي الدولة الأعلى ترتيبًا في مؤشر الشباب العالمي، بإعداد سياسة قائمة على الأدلة والبراهين للشباب**، وقد بذلت الجهات الحكومية والوزارات جهدًا ملموسًا منذ **عام 2004 م** لمشاركة البيانات المتعلّقة بظروف معيشة الشباب دعمًا منها لوضع سياسة شاملة للشباب، علمًا أن فكرة وضع سياسة خاصة للشباب ترجع إلى أربعينيات القرن الماضي على الأقل.[16] وكان تقرير حكومي صدر عام **1997 م** قد أوصى بتحديد الأهداف الرئيسية الثلاثة التالية لسياسة الشباب: (1) أن يتم تأهيل جيل الشباب ليتمكّنوا من عيش حياتهم باستقلالية، و(2) أن تتُاح للشباب فرصة المشاركة وممارسة سلطة فعلية في المجتمع، و(3) اعتبار الشباب من الموارد القيّمة للدولة والنظر إلى قدرتهم على التفكير النقدي كجانب إيجابي يُفيد المجتمع. وسعيًا منها لوضع نهج شمولي تجاه قضايا الشباب، شجّعت الحكومة التعاون المشترك بين القطاعات مثل التنسيق بين الشرطة والمدارس والمنظمات غير الحكومية التي تعمل مع الشباب.

تعزيز تعليم المواطنة العالمية. في ظل التحديات الكثيرة التي تواجه شباب اليوم حول العالم (مثل المشاكل البيئية وغيرها)، ثمة حاجة متزايدة لتشجيع تعليم المواطنة العالمية لتمكين الشباب ليكونوا داعمين إيجابيين للتغيير في حياتهم ومجتمعاتهم وفي المجتمعات الإقليمية والعالمية الأوسع. فبالإضافة إلى إدراج موضوع المواطنة العالمية ضمن المناهج الدراسي من خلال التعليم التقليدي في الفصول الدراسية، يجب على واضعي السياسة أن يشملوا المشروعات والمسابقات ضمن تعليم المواطنة؛ فمن شأن هذه النشاطات أن تجذب المزيد من الشباب للمشاركة في تعلّم المواطنة، وغالبًا ما تكون مناسبة أكثر لتنمية كفاءات عديدة مثل التعاون وتفهّم مشاعر الآخرين. على سبيل المثال، استبدل **(دليل التعاونية الوطنية لتعليم التربية المدنية العملية)** في الولايات المتحدة الأمريكية تعليم المواطنة التقليدي بمبادرة "التربية المدنية العملية"، وهو نهج تعليمي طلّابي قائم على المشاريع يكتسب من خلاله الطلّاب الاستقلالية الشخصية والمعارف المدنية من خلال تقديم المساعدة في حل مشاكل واقعية في حياتهم ومجتمعاتهم.[17] يجب على واضعي السياسة المزج بين بعض عناصر تعليم المواطنة العالمية مع مواد أخرى مثل العلوم أو الرياضيات بدلًا من الاعتماد كليًا على منهج تعليم المواطنة. فقد طُرحت مثلًا مسابقة **"المراسلين الشباب من أجل البيئة"** في أكثر من 20 دولة بما فيها الصين وتركيا والمملكة المتحدة حيث يقوم المعلّمون بتشجيع الطلّاب على المشاركة في المسابقة كجزء من تعليمهم العلمي أو البيئي.[18] ويتطلّب الالتحاق في المسابقة من الطلّاب أن يجروا تحقيقًا صحفيًا بيئيًا في مجتمعهم المحلي وتسجيل استنتاجاتهم من خلال الكتابة أو الصور أو مقاطع الفيديو.

دراسة قابلية تطبيق مجالس الطلبة. تقوم الجهات الحكومية عادةً بإنشاء مجالس الطلبة لاستطلاع آراء الشباب أو معرفة وجهات نظرهم حول مسائل متعلّقة بالسياسات التي قد تتفاوت مواضيعها من السياسات القطاعية مثل مشاكل صحة الشباب أو الشباب في مجال الرياضة إلى قضايا السياسات العالمية. يُمكن أن تتعاون مجالس الطلبة في المملكة العربية السعودية مع مجالس البلديات للمساعدة في تعزيز اهتمام الشباب في القضايا المحلية والعالمية على حدٍّ سواء، فمن شأن إشراك الشباب بهذه الطريقة أن يساعد في بناء حلقة وصل بينهم وبين مجتمعهم المحلي. فعلى سبيل المثال، تجتمع **"لجنة سان فرانسيسكو للشباب"** في الولايات المتحدة الأمريكية، المكوّنة من 17 شابًا محليًا تتراوح أعمارهم ما بين 12 و23 سنة، مرةً واحدة شهريًا (على الأقل) ولديها لجان مخصّصة للمسائل التي تهمّ الشباب بما يشمل مشاكل العنف بين الشباب والإسكان والتوظيف،[19] وتنشر اللجنة قائمة سنوية تتضمن سياسات الشباب ذات الأولوية.[20] بينما **يقدّم مجلس الطلبة في أستراليا المشورة للخدمات الصحية المحلية** حول المشاكل الصحية ذات الصلة بالشباب وينشر المعلومات الصحية الحكومية إلى شبكة بريد إلكتروني تضمّ شبابًا آخرين.[21] فبيّنت إحدى التقييمات أن مزودي الخدمات الصحية بدؤوا بعد طرح المجلس بتوثيق التعاون مع الشباب وكثّفوا تركيزهم على المشاكل الصحية المتعلّقة بالشباب.[22]

تعزيز التطوع بين الشباب. يُمكن أن تحاول المدارس والجامعات إدراج تعلّم تقديم الخدمات التطوعية ضمن مناهجها الدراسية وأساليب التعليم المتبّعة فيها من أجل زيادة معدّلات التطوّع، إذ يُشكّل تعلّم تقديم الخدمات التطوعية طريقةً للجمع بين التطوّع والخدمة المجتمعية مع عملية التدريس التقليدية. ويتكوّن هذا النهج من العنصرين التاليين: أولًا، يجب على الطلّاب أن يقدّموا خدمةً تفيد الناس في المجتمع الأوسع وتهدف إلى تلبية "احتياجات حقيقية في المجتمع"، ثانيًا، يجب أن تكون الخدمة مرتبطة بأهداف محدّدة ضمن مناهج المدرسة. تنظّم **"مؤسسة فرويدنبرغ"** في ألمانيا مثلًا نشاطات تعلّم

تقديم الخدمات في المدارس منذ أكثر من عشر سنوات كجزء من جهودٍ واسعة النطاق لتعزيز الشعور بالمسؤولية المدنية لدى الطلّاب،[23] وتزعم الأبحاث التي أجرتها المؤسسة أن تعلّم تقديم الخدمات يُمكن أن يُرسّخ اهتمامًا دائمًا لدى الشباب بالتطوّع والمشاركة في نشاطات الخدمة المجتمعية.[24] بينما ما يزال مفهوم تعلّم تقديم الخدمات التطوعية في المملكة العربية السعودية والعالم العربي في مراحله الأولى، ذلك مع أن بعض المدارس والجامعات تُنظّم مبادرات التطوّع المجتمعية دون تسمية هذه الجهود بتعلّم تقديم الخدمات بالضرورة (أو إدراج المبادرة ضمن منهجها الدراسي رسميًا). فعلى سبيل المثال، أبرمت المدارس في مدينة لا كوينتا، كاليفورنيا، شراكة مع مكاتب إدارة الأراضي المحلية لتنفيذ حملات تنظيف صحراوية وتحليل التأثيرات المترتّبة على بيئة الصحراء من رمي النفايات المحظور فيها.[25]

منظومة اقتصاد المعرفة

كان أداء المملكة العربية السعودية أقل من المعدّل في مجال منظومة اقتصاد المعرفة (في المرتبة ١٧)، لكنها تفوّقت على دول المنطقة الأخرى في الابتكار والبنية التحتية والاتصال. غير أنها احتلت مرتبة متوسطة على مستوى العالم في مجال الابتكار (المرتبة ١٣) والبنية التحتية والاتصال (المرتبة ١٤)، فيما صُنّف أداؤها في مجال النمو الاقتصادي (المرتبة ٢٣) من بين أضعف الدول المشمولة في المؤشر.

النقاط الرئيسية المستخلصة:

- يعتمد اقتصاد المملكة العربية السعودية على المعرفة إلى حدٍّ ما لكن الاستثمار القليل نسبيًا في مجالي الابتكار والأبحاث والتطوير يُضعف من قدرتها التنافسية في المستقبل.
- تتفوّق المملكة أيضًا على الدول الأخرى في المنطقة من حيث جودة بنيتها التحتية الرقمية والمخصّصة للنقل لكنها تتأخّر عن دول العالم الرائدة في هذه المجالات.
- شهدت المملكة تراجعًا ملموسًا في إنتاجية الأيدي العاملة ما يضعف من قدرتها التنافسية ويقلّل من مستويات الأجور المحتملة للشباب المنضمين إلى القوى العاملة.

المؤشرات	الوحدة	المصدر	المملكة العربية السعودية	معدّل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر الشباب العالمي	معدّل الدول مرتفعة الدخل في مؤشر الشباب العالمي
الإنفاق على مجال الأبحاث والتطوير	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	اليونيسكو	0.8	0.7	2.3
نمو إنتاجية الأيدي العاملة (إجمالي 5 سنوات)	نسبة مئوية	منظمة العمل الدولية	-11.7	2.4	1.7
مؤشر الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	درجة من 0 إلى 10 (10 = أفضل وصول)	الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)	6.7	5.9	8.0
المخاطر ذات الصلة بجودة بنية النقل التحتية في الدولة	درجة من 0 إلى 100 (100 = أعلى المخاطر)	وحدة الاستخبارات الاقتصادية	35.0	40.3	17.8

الابتكار

يعتمد الاقتصاد السعودي **على المعرفة** إلى حدٍّ ما عند قياسه استنادًا إلى "مؤشر التعقيد الاقتصادي" والدخل الذي تدرّه الملكية الفكرية (فاحتلت المملكة المرتبة الثانية عشر في المجالين). غير أن **تدني استثماراتها في مجال الأبحاث والتطوير** يُضعف من قدرتها التنافسية في المستقبل نسبيًا، حيث تستثمر فقط **0.8%** من الناتج المحلي الإجمالي (في المرتبة 16)، وهي نسبة مماثلة للدول الأخرى في المنطقة لكنها متأخّرة عن الدول الرائدة في هذا المجال بما فيها كوريا الجنوبية (**4.2%**) واليابان والسويد (**3.3%** في كلا الدولتين).

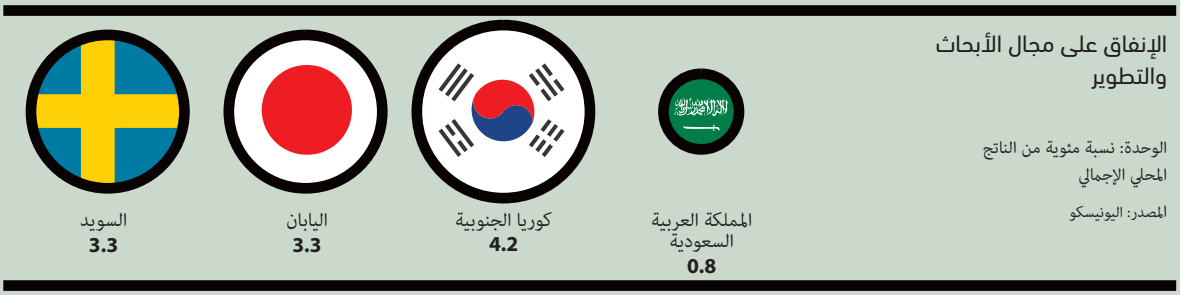

البنية التحتية والاتصال

تتفوّق المملكة على دول المنطقة من حيث **إمكانية الوصول إلى بنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التحتية** (في المرتبة 14) **وجودة الطرق والبنية التحتية للنقل بالسكك الحديدية والنقل الجوي** (في المرتبة 13)، لكنها ما تزال متأخّرة عن دول رائدة أخرى في هذا المجال مثل السويد وألمانيا وفرنسا والدنمارك. كما أن المملكة تتفوّق على الدول الأخرى في المنطقة من حيث **المساواة بين الجنسين في المجال الرقمي**، إذ أنها الدولة الوحيدة التي حقّقت نسبة متكافئة في استخدام الإنترنت بين الرجال والنساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين الدول المشمولة في المؤشر.

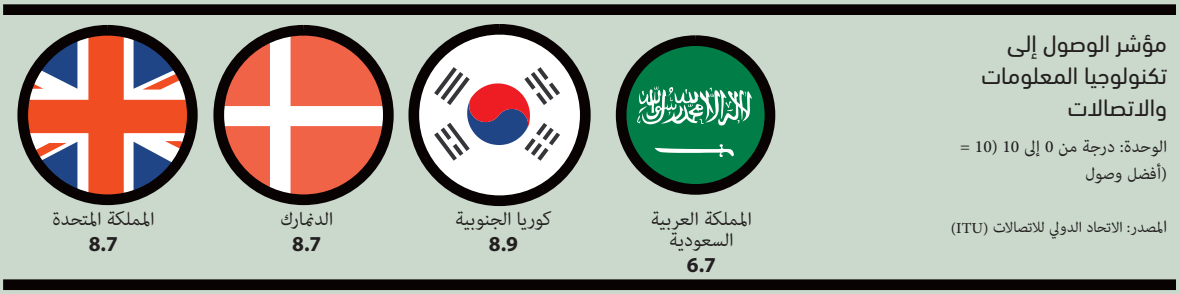

النمو الاقتصادي

شهدت المملكة العربية السعودية أقل معدّل نمو اقتصادي خلال السنوات الخمس الماضية بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المشمولة في مؤشر الشباب العالمي وأدنى نمو في إنتاجية الأيدي العاملة. بل أن **إنتاجية الأيدي العاملة انخفضت في الواقع** خلال السنوات الخمس الماضية، ما قد يؤدي إلى إضعاف قدرتها التنافسية في المرحلة المقبلة ويقلّل من مستويات الأجور المحتملة للشباب المنضمين إلى القوى العاملة.

التوصيات

الاستثمار في مجال الأبحاث والتطوير المتقدّم، وخصوصًا في التقنيات التي تُعزّز الإنتاجية. يُمكن أن تُحدث التقنيات البارزة حاليًا مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات تغييرًا جذريًا في هيكل أسواق العمل المعاصرة وحتى اقتصادات دول بأكملها. والاطلاع بدور ريادي في تطوير هذه التقنيات وتطبيقها قد يُعزّز من مستوى الإنتاجية في المملكة ويمنح الاقتصاد المحلي قدرة المنافسة في الأسواق العالمية. إلا أنه من الضروري أن تجري الدول كمية كبيرة من الأبحاث الأساسية والتطبيقية لدعم الابتكارات في هذه المجالات، ويجب على الحكومات أن تشارك جزئيًا في تمويل هذه الجهود لضمان تكملتها للأبحاث الجارية أساسًا في القطاع الخاص. من هذا المنطلق، أنشأت الكثير من الدول حول العالم صناديق مخصّصة لتمويل هذه التقنيات، بما في ذلك مثلًا وزارة العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كوريا الجنوبية التي أعلنت تخصيص ميزانية قدرها ملياري دولار أمريكي لتمويل أعمال الأبحاث والتطوير المتعلّقة بالذكاء الاصطناعي، بينما خصّصت فرنسا 1.71 مليار دولار أمريكي لهذه التقنية حتى عام 2022.[27,26] وأسّست المملكة المتحدة "صندوق تحدي الإستراتيجية الصناعية" باستثمار أوليّ بلغ مليار جنيه استرليني (ما يعُادل 1.28 مليار دولار أمريكي) يتم إنفاقها على ستة مجالات ذات أولوية بما يشمل على الذكاء الاصطناعي والروبوتات.[28]

تأسيس مراكز أبحاث وتطوير مخصّصة لهذه التقنيات. تسعى الحكومات إلى ترجمة التمويل المخصّص لمجال الأبحاث والتطوير إلى تطبيقات عملية مفيدة، لذا فهي تنشئ مؤسسات بحثية مكرّسة لدراسة الفرص المتاحة من الذكاء الاصطناعي وتحدياته. من ممكن أن تعمل هذه المؤسسات بالشراكة مع القطاعين العام والخاص وتدعم إبرام شراكات على المستوى المحلي وتساعد في تطوير المواهب ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي. فعلى سبيل المثال يعمل **مركز أبحاث الذكاء الاصطناعي في ألمانيا**، منذ عام 1988 كمنظمة غير ربحية،[29] ويقوم المركز، المموّل من منح مالية حكومية وشراكات مبرمة مع القطاع الخاص، بتطوير منتجات ونماذج أولية وحلول قابل للتسجيل كبراءة اختراع. بينما أُسّس **"معهد آلان تورنغ" في المملكة المتحدة** بالتعاون مع ست جامعات رائدة كمؤسسة خيرية مسجّلة في عام 2015، حيث تجري أبحاثًا حول تطوير الذكاء الاصطناعي وتطبيقه،[30] وتشمل مجالات تركيزه على السياسة العامة وقطاع الصحة والدفاع والأمن. غير أن إنشاء مثل هذه المؤسسات ينطوي على عملية طويلة ومعقّدة وتتطلّب مجموعة من الباحثين المحليين المتمرّسين. يُمكن أن تتخذ المملكة خطوة أولى في هذا المجال بإبرام شراكات مع هذه المؤسسات ثمّ تموّل البرامج وتُرسل الباحثين المحليين للمشاركة فيها.

تطوير البنية التحتية الرقمية في المملكة العربية السعودية. تُشكّل البنية التحتية الرقمية عالية الجودة، مثل الإنترنت فائق السرعة والواي فاي وشبكات الهواتف المحمولة والأقمار الصناعية ومراكز البيانات، عنصرًا أساسيًا لتكنولوجيا الاتصال الرقمي وتطوير اقتصادٍ منتج وقادرٍ على المنافسة. تعتبر كوريا الجنوبية أفضل دولة من حيث الوصول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤشر الشباب العالمي، وقد حقّقت هذه المكانة بفضل السياسة المكرّسة والمستدامة التي وضعتها الحكومة لهذا المجال. فمنذ أواخر التسعينات، ضخّت الحكومة استثمارات ضخمة في البنية التحتية للإنترنت فائق السرعة، فأصبحت الدولة توفّر أسرع إنترنت في العالم على الرغم من تقشّفها في الإنفاق على مجالات أخرى. وتنفّذ وزارة العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حاليًا مشروع شبكة الإنترنت فائق السرعة المتقاربة (BcN) في المناطق الريفية، ليوفّر سرعة إنترنت تبلغ 100 ميجابايت في الثانية إلى 1,317 منطقة ريفية صغيرة على مستوى الدولة،[31] كما وزّعت 12,000 شبكة اتصال لاسلكية في جميع أنحاء الدولة لإتاحة استخدام الإنترنت دون دفع رسوم اشتراك في الأماكن العامة.[32] تهدف هذه المشاريع إلى الحدِّ من الفجوة الرقمية وتُموّل بالتعاون مع الحكومة المركزية والحكومات المحلية ومشغلي خدمة الإنترنت من القطاع الخاص.

الخلاصة

إن الشباب السعودي طموح ومتفائل، حيث يعبرون مثل نظرائهم في العالم عن آرائهم الإيجابية بخصوص اقتصاد المملكة المستقبلي وعن الدور الذي يلعبه التعليم والتكنولوجيا في خلق فرص جديدة في حياتهم. **يتوقع جيل الشباب أن يحظوا على مستقبل اقتصادي أفضل من جيل آبائهم** خاصة في الدول النامية. يزيد هذا التفاؤل من إمكانات الشباب السعودي ويمكن الاستفادة من هذا التفاؤل في خلق بيئة إيجابية. وفي ذات الوقت، هناك تخوف عالمي من التطلعات الطموحة للشباب حيث يمكن أن يؤدي عدم الارتقاء لمستوى تطلعات الشباب إلى عزوفهم عن الفرص المحلية لأن دولهم لم تقدم لهم الفرص المطلوبة للازدهار. هناك فرصة أكبر لجيل الشباب أن يكونوا عاطلين عن العمل مقارنة بالمواطنين الأكبر سناً، وهذا التحدي عالمي لكن المملكة العربية السعودية تواجه تحديات خاصة بها والتي ينبغي أن توجد لها حلول كجزء من التحول من اقتصاد يعتمد على النفط كمصدر أساسي للدخل.

بدأت حكومة المملكة العربية السعودية في العمل على الاحتياجات التي تمت مناقشتها كثيراً، والتي تتطلب جعل التعليم مطابق لاحتياجات سوق العمل لرفع مستوى الانتاجية وتقليل نسبة البطالة. ولكن هناك تحديات في معرفة متطلبات سوق العمل المستقبلي كما يشير مؤشر الشباب العالمي، حيث يتوقع أن تحدث التكنولوجيا تغييراً على طبيعة الوظائف والمهام الوظيفية ومكان العمل بطرق غير معروفة حتى الآن. إن خلق **مهارات مناسبة للقرن الحادي والعشرين** سيساعد المواطنين بشكل كبير في التأقلم مع التغييرات ويشمل ذلك مهارات التعاون والإبداع والمرونة والقدرة على تحمل ضغوط العمل ومعرفة طريقة التعلم واكتساب مهارات جديدة كجزء من عملية تستمر مدى حياة الإنسان. هناك إعتقاد وتوقع سائد أن وظائف وشركات كثيرة ستتجه للعالمية من حيث نمو وسائل الاتصال والطرق الجديدة المساعدة للعمل عن بعد، حيث يسلط ذلك الضوء على أهمية قيم الانتفاح على ثقافات مختلفة والتنوع في عالم العمل.

وفي ذات الوقت، يحتاج الشباب السعودي لبناء إمكاناتهم في **المهارات الرقمية** ومواضيع **التعليم الرئيسية** والرياضيات والعلوم. حيث سيحتاج ذلك إلى وقت واستثمار قبل جني ثمار هذا التغيير وذلك بسبب حاجة تغيير المنهج الدراسي إلى تدريب مكثف للمعلمين. يسلط مؤشر الشباب العالمي أيضا على أهمية الاستثمار في النشاطات البحثية لجزء من تحسين نظام التعليم. لقد تفوقت المملكة بامتياز في مجالات محددة مثل الطب والطاقة لكن ينبغي أن يشمل نطاق الأبحاث مجالات أخرى.

إن النمو في **ريادة الأعمال** يشكل عامل أساسي في التحول الاقتصادي للمملكة، حيث يمكن للشباب أن يبدأو أعمالهم الخاصة والتي تمكنهم من جلب الأفكار المبتكرة لاقتصاد المملكة الذي يمر في مرحلة تغيير. يبين استبيان مؤشر الشباب العالمي أن الشباب السعودي لديهم **طموح كبير في ريادة الأعمال**، لكن هناك صعوبات يواجهها رياديي الأعمال من العمر المبكر في المملكة في التنافس مع القطاع الخاص. لذلك ينبغي على المملكة بناء **آليات التمويل الخاص** مثل شبكات الاستثمار الخيّر (angel investment networks) والتمويل الجماعي (crowdfunding) لتشجيع رياديي

الأعمال الشباب حيث تمثل طرق التمويل هذه أحد أهم عناصر بناء سوق ريادة الأعمال، حيث تساعد على تخطي عقبات التمويل والتي غالباً ما تكون مؤثرة بشكل كبير خاصة على الشباب الذين ليست لديهم شبكة تواصل قوية. يسلط مؤشر الشباب العالمي أيضاً على حاجة المملكة العربية السعودية **لتطوير استراتيجية شاملة لرياديي الأعمال من فئة الشباب وخلق برنامج تعليمي متكامل لريادة الأعمال.**

إن العمل على **المواطنة العالمية** مهم جداً لتجهيز جيل الشباب للمستقبل حيث سيواجهون تحديات عالمية منها التغيرات التكنولوجية والتغييرات المناخية. يبين استبيان مؤشر الشباب العالمي أن المواطنة العالمية تمثل أكبر تحدي للمملكة، حيث يشارك الشباب السعودي بشكل أقل في الفعاليات المدنية وبناء المجتمع مقارنة بنظرائهم في الدول الأخرى. لكن يمكن أن يفسّر ذلك على ضعف الفرص والتشجيع وليس عدم اهتمام من الشباب. إن جيل الشباب في المملكة يعتقد أن رأيهم وصوتهم هام جداً حيث يمكن أن يصنع ذلك تغييراً حول العالم، ويعتبر ذلك عامل مهم لرفع مستوى المشاركة. حيث يبيّن المؤشر أن تجارب عدة دول لديها **نهج شامل لتطوير جيل الشباب** يأخذ في عين الاعتبار التحديات التي تواجه أغلبية الشباب يمثّل عامل أساسي لنجاح سياسات الشباب. يشمل ذلك معاهد لتطوير الشباب وشبكات تواصل وإدراج المواطنة العالمية والتطوّع في المنهج الدراسي.

تحتاج المملكة للنظر في المنظومة ككل للارتقاء لطموحاتها في تطوير اقتصادها المعرفي، حيث تتنافس دول كثيرة لمجالات الاقتصاد المعرفي ذاتها. إن المملكة العربية السعودية لديها حاليا **اقتصاد معرفي متوسط** لكن تنافسية المملكة تأثرت بشكل كبير **بقلّة الاستثمار في الابتكار والأبحاث والتطوير (R&D).** هناك تحديات أخرى تكمن في قلة الانتاجية للموظفين في المملكة حيث يؤثر ذلك على التنافسية ومعدل الرواتب للشباب الذين هم على وشك الدخول لسوق العمل. إن الاستثمار في قطاعات مستهدفة لتطوير التكنولوجيا الرائدة وتحسين نظام التعليم والتحول الوظيفي والبحث عن وظيفة التي تم ذكرها بالأعلى يمكن أن تعطي دافع قوي لرفع مستوى الانتاج وجعل الاقتصاد السعودي تنافسي على صعيد عالمي.

يشكل العدد الكبير للشباب في المملكة مصدر تنافسي كبير للدولة، إذا تم تمكينهم للوصول إلى قدراتهم وإمكاناتهم. **يمثل التعليم الأساس لتحقيق ذلك،** حيث تحتاج المملكة للبناء على استثماراتها في المدارس والجامعات وأخذ خطوات إضافية لتحسين البرامج المقدمة والتأكد من ملائمتها وارتباطها بالمهارات اللازمة للجيل الحادي والعشرين. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تركّز المملكة على بناء المهارات الرقمية بشكل كبير وتشجيع ريادة الأعمال والاستفادة من مشاركة جيل الشباب في المجتمع المحلي والعالمي. إن المؤشر العالمي للشباب والدراسات المقدمة في هذا التقرير ستساعد على تحديد السياسيات المثلى والخيارات الموجودة لتجهيز الشباب السعودي للمستقبل.

المراجع

[1] وزارة التعليم الوطني (فرنسا). تطوير التفكير النقدي. 2017. eduscol.education.fr/cid107295/former-l-esprit-critique-des-eleves.html

[2] وكالة الرقمنة (الدنمارك). الاستراتيجية الرقمية 2016-2020. 2016. digst.dk/media/16165/ds_singlepage_uk_web.pdf

[3] ذي إيكونوميست. جامعة تسينغهوا قد تحتل المركز الأول في البحث العلمي على مستوى العالم قريبًا. 2018. www.economist.com/china/2018/11/17/tsinghua-university-may-soon-top-the-world-league-in-science-research

[4] الوزارة الاتحادية للتعليم والبحوث (ألمانيا). تحالف التعليم والتدريب. تم الدخول في نوفمبر 2018. www.bmbf.de/de/allianz-fuer-aus-und-weiterbildung-1071.html

[5] صندوق التعليم التكميلي وأبحاث أكسفورد (الدنمارك). البرامج التدريبية في الدنمارك. 2015. koopolis.cz/file/home/download/1152?key=672208b485

[6] أوداسيتي. تم الدخول في نوفمبر 2018. eu.udacity.com

[7] كورسيرا. م الدخول في نوفمبر 2018. www.coursera.org/

[8] مكتب التكنولوجيا التعليمية (الولايات المتحدة). برنامج الجودة التعليمية من خلال الشراكات المبتكرة (EQUIP) الأمريكي. تم الدخول في نوفمبر 2018. tech.ed.gov/equip/

[9] "مهارات المستقبل" (سنغافورة). تم الدخول في نوفمبر 2018. www.skillsfuture.sg/

[10] وزارة التجارة والصناعة (جنوب أفريقيا). استراتيجية تطوير مؤسسات الشباب 2013-2023. www.thedti.gov.za/news2013/YEDS_strategy2013.pdf

[11] وزارة تنمية المهارات وريادة الأعمال (الهند). السياسة الوطنية لتنمية المهارات وريادة الأعمال. 2015. www.skilldevelopment.gov.in/assets/images/Skill%20India/National%20Policy%20on%20Skill%20Development%20and%20Entreprenurship%20Final.pdf

[12] "مشاريع الشباب" (السويد). تم الدخول في نوفمبر 2018. ungforetagsamhet.se/om-oss

[13] مجموعة "عقال". نبذة عنّا. تم الدخول في نوفمبر 2018. www.mainmena.com/angel-groups/oqal

[14] صندوق الاستثمار المشترك الإسكتلندي. تم الدخول في نوفمبر 2018. www.scottish-enterprise.com/support-for-businesses/funding-and-grants/accessing-finance-and-attracting-investment/scottish-co-investment-fund

[15] الصندوق المشترك للمستثمرين الأفراد. تم الدخول في نوفمبر 2018. www.angelcofund.co.uk

[16] Torbjorn Forkby. سياسة الشباب ومشاركتهم في السويد: منظور تاريخي. 2014. pjp-eu.coe.int/en/web/youth-partnership/Sweden

[17] التعاونية الوطنية لتعليم التربية المدنية العملية (الولايات المتحدة). دليل التربية المدنية العملية. تم الدخول في نوفمبر 2018. www.actioncivicscollaborative.org/resources/toolbox/

[18] المراسلين الشباب من أجل البيئة. مسابقة المراسلين الشباب من أجل البيئة الدولية. نسخة عام 2018. www.yre.global/yre-competition/

[19] لجنة سان فرانسيسكو للشباب. تم الدخول في نوفمبر 2018. sfgov.org/youthcommission/

[20] في نفس المرجع.

[21] مركز أبحاث السياسات الاجتماعية (أستراليا). شبكات صحة الشباب. 2002. www.sprc.unsw.edu.au/media/SPRCFile/Report9_04_YoutHealth_Evaluation.pdf

[22] في نفس المرجع.

[23] مؤسسة فرويدنبرغ (ألمانيا). تم الدخول في نوفمبر 2018. www.freudenbergstiftung.de/en/stiftung/wer-wir-sind/

[24] Congreso Internacional Jóvenes Construyendo Mundos (دولي). تعلّم تقديم الخدمات في المدارس الألمانية. 2010. roserbatlle.net/wp-content/uploads/2010/10/aps-en-alemania.pdf

[25] ليونارد، باري. تعلّم تقديم الخدمات: التعليم خارج الفصول الدراسية. شركة ديان للنشر. 1992

[26] وزارة العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (كوريا الجنوبية). 2017. www.korea.kr/briefing/pressReleaseView.do?newsId=156219138&pageIndex=1

[27] روزمين وروز. وكالة رويترز للأنباء عبر الإنترنت. فرنسا تنفق 1.8 مليار دولار أمريكي على الذكاء الاصطناعي لتنافس الولايات المتحدة والصين 2018. www.reuters.com/article/us-france-tech/france-to-spend-1-8-billion-on-ai-to-compete-with-u-s-china-idUSKBN1H51XP

[28] منظمة المملكة المتحدة للبحوث والابتكار. صندوق تحدي الإستراتيجية الصناعية. تم الدخول في نوفمبر 2018. www.ukri.org/innovation/industrial-strategy-challenge-fund/

[29] مركز أبحاث الذكاء الاصطناعي (DFKI) تم الدخول في نوفمبر 2018. dfki.berlin/en/

[30] معهد آلان تورنغ (المملكة المتحدة). تم الدخول في نوفمبر 2018. www.turing.ac.uk

[31] مينون. إمرولد إنسايت. خطط السياسة من أجل مشروع البنية التحتية لشبكة الإنترنت فائق السرعة المتقاربة في كوريا الجنوبية. 2010. www.emeraldinsight.com/doi/abs/10.1108/14636691111121610?fullSc=1&journalCode=info

[32] شركة "تيلي جيوغرافي" (TeleGeography). كوريا الجنوبية توسّع خدمة الواي فاي المجانية على نطاق الدولة. 2013. www.telegeography.com/products/commsupdate/articles/2013/07/15/south-korea-to-extend-free-wi-fi-service-nationwide/